جامعة الشيخ العربي التبسي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة: الشيماء عبدو

إشراف الأستاذة: مليكة قادري

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة	الصفة
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد –أ–	رئيسة اللجنة
مليكة قادري	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا و مقررا
ليندة عكروم	أستاذ مساعد – أ–	أستاذ المناقشة

السنة الجامعية

2015/2014

شكر وتقدير

الحمد لله الواحد والأحد الذي خلق السموات بلا عمد، وقسم الرزق ولم ينس أحد، له الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا رضي، واحمده كثيرا على أن يسر لي أمري في القيام بهذا العمل، وإتمام المشوار الدراسي بنجاح وتوفيق منه وحده.

كما أتوجه بالشكر الجزيل الأستاذة الفاضلة **قادري مليكة** قبل أن اشكرها عن العمل اشكرها على المعاملة .

اشكرها على كل كلمة كانت لي حافزا ودافعا وعزيمة لإخراج هذا العمل

وعلى كل توجيه أنار لي سبيلي.

كذلك أتوجه بالشكر لكامل إلىأساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة

إلى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد ولو بكلمة طيبة جزاكم الله عني خيرا

مقدمة

مقدمة:

تعتبر نهاية الحرب الباردة المنعطف الحاسم في العلاقات الدولية، حيث أحدثت تغيرات شملت مختلف المجالات أدت إلى طفرة جديدة في التهديدات الأمنية كان العامل العسكري الفاعل الأساسي للتهديد في هذه الفترة حيث تلجأ الدول لإستخدام القوة العسكرية لتهديد أمن دول أخرى مع نهاية الحرب الباردة تعددت التهديدات إلى جوانب اخرى مست الجانب الأمني والسيادة والتي ادت الى اعادة بناء المحتوى المعرفي للأمن ومن بين هذه التهديدات الجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة الخفيفة التي تركزت في مختلف دول العالم خاصة في منطقة الساحل الإفريقي حيث أصبحت هذه المنطقة مهددة بشكل كبير في تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة مع استفحال ظاهرة الإرهاب في هذه المنطقة باعتبارها تكتسب أهمية استراتيجية خاصة بعدما شهدت المنطقة تحركا كثيفا للعناصر الإرهابية مما أثر على دول الجوار للساحل الإفريقي فتفاقم اثار الجريمة المنظمة انعكس سلبا على دول المنطقة واصبح مصدرا للتهديدات الأمنية بشكل متزايد لذا فالوضع الجيوسياسي في الساحل الإفريقي فرصة استراتيجية يمكن ارجاعها الى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة اثنيا، و قبليا، وعرقيا و نتيجة لذلك نجد أن مجتمعات هذه المنطقة غير قادرة على مراقبة حدودها وغير قادرة على الإدارة الأمنية لأراضيها مما يسهل عمل الجريمة المنظمة وفي ظل هذا الإنفلات الأمني وغياب سلطة الدولة الشيء الذي ادى الى استفحال الجريمة المنظمة وانعكاس الوضع المتدهور على دول الجوار تكاثفت الجهود الدولية والإقليمية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة من خلال وضع استراتيجيات وبرامج بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة خاصة بتزايدها في السنوات الأخيرة .

أهمية الموضوع:

تتلخص أهمية دراسة هذا الموضوع في التركيز على جانبين أحدهما علمي والآخر عملي.

على المستوى العلمي: نظرا لتصاعد الاهتمام الدولي بقضايا الجريمة المنظمة وتنوع أشكالها ونظرا لاستفحالها في منطقة الساحل الافريقي باعتبارها منطقة جيواستراتيجية وتزايد اهتمام الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والاقليمية بهذه الظاهرة.

على المستوى العملي :

تهدف أهمية الدراسة من الناحية العملية الى فهم طبيعة البيئة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي لاسيما ان هذه المنطقة ظلت منذ زمن طويل تشكل مصدر تهديد ومشاكل القت بضلالها على دول الجوار مما يصعب ايجاد مقاربات لمواجهة هذا التهديد في المنطقة .

مبررات اختيار الموضوع: ترجع اسباب اختيار الموضوع الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحل الافريقي الى اسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الأسباب الذاتية: وترجع لأهمية الموضوع في حد ذاته واكتساب معرفة ورصيد معرفي اكثر حول هذا الموضوع باعتباره موضوع حديث يرتبط بالتهديدات الجديدة

الأسباب الموضوعية: وذلك لما تحتويه هذه المنطقة من تفاعلات وتهديد امني ادى الى تدهور الأوضاع فيها وانعكاسه على دول الجوار اضافة الى اهتمام الباحثين بهذه المنطقة.

الدراسات السابقة:

1- مذكرة ظريف شاكر بعنوان البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية –التحديات والرهانات –حيث تطرق في دراسته إلى الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي بالتركيز على الاسباب التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة اضافة إلى دور المقاربة الجزائرية في التخفيف من حدة هذه الظاهرة.

2-ابصير أحمد الطالب مذكرة بعنوان المشكلة الأمنية في الساحل الافريقي حيث تطرق الى الخلفية التاريخية والسياسية لدول منطقة الساحل الافريقي اضافة الى اسباب الجريمة المنظمة والاليات الاقليمية والدولية لمواجهتها.

اشكالية البحث:

في سياق المعالجة العلمية لهذه الظاهرة وارتباطها بالأمن سيتم طرح الاشكالية التالية:

كيف تؤثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على أمن واستقرار دول الساحل الافريقي ومن ثم دول الجوار؟

ووفقا لهذه الاشكالية سيتم طرح الاسئلة الفرعية:

ماهي الاسباب الجوهرية للجريمة المنظمة ؟

فيما تتمثل اشكال الجريمة المنظمة في دول الساحل الافريقي ؟

ماهي الاليات والميكانزمات اللازم ايجادها لتفعيل دور المنظمات الدولية والاقليمية ؟

فرضيات البحث :

نحاول في هذا البحث الاجابة المؤقتة على الاشكالية السابقة على ضوء الفرضيات التي نصوغها

كما يلى:

- تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل الإفريقي ساهم ذلك في إنتشار الجريمة المنظمة.
- ايجاد اليات فعالة لمواجهة الجريمة المنظمة ساهم في الحفاظ على استقرار وامن الساحل الافريقي

المقاربة المنهجية :

ان غياب منهج علمي متكامل يمكن الاعتماد عليه للوصول الى الحقيقة العلمية كغاية كل بحث علمي

يفرض علينا الاعتماد على المناهج المتكاملة التي يساعدنا في تسليط الضوء على جميع جوانب

الموضوع بغية الوصول لتحليل دقيق وموضوعي، ومن المناهج المعتمدة في هذا البحث مايلي:

المنهج التاريخي: نظرا للخلفية التاريخية للموضوع والتوقف لمحطات تاريخية لمعالجة وفهم اسباب الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي.

المنهج المقارن: ويبرز من خلال اجراء المقارنة بين متغيرين الجريمة المنظمة والارهاب وذلك بغية الوصول إلى النتيجة .

خطة البحث:

اعتمادنا في بحثنا على خطة مقسمة إلى ثلاث فصول كل فصل يحوي ثلاث مباحث :

أما الفصل الأول: فقد تم الاعتماد في المبحث الأول على الإطار النظري للجريمة المنظمة في الساحل الافريقي خصص فيه دراسة مفهوم الجريمة المنظمة والتطرق لمجموعة من التعاريف في مختلف

الميادين وكذا خصائص الجريمة المنظمة و المفاهيم المتعلقة بالجريمة المنظمة أما المبحث الثاني: ذكر فيه، صور الجريمة المنظمة منها الجريمة الارهابية والاتجار بالمخدرات والأسلحة والمبحث الثالث السياق التاريخي للجريمة المنظمة في دول الساحل الافريقي في العصور القديمة والحديثة، أما المبحث الرابع تم الاشارة إلى أهم المقاربات التفسيرية للجريمة المنظمة، مقاربة الأمن الانساني ومقاربة الدولة الفاشلة.

أما بالنسبة للفصل الثاني:

تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول للوضع اللأمني وسيادة الجريمة المنظمة في دول الساحل الافريقي بالتركيز على الموقع الجغرافي للساحل الافريقي والأهمية الاستراتيجية لها، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى اسباب انتشار الجريمة المنظمة في دول الساحل الافريقي وأما المبحث الاخير إلى اشكال الجريمة المنظمة في هذه المنطقة. من الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة في الساحل الافريقي.

و الفصل الاخير: تم دراسة اهم اليات التعامل مع الجريمة المنظمة في دول الساحل الافريقي وذلك في المبحث الاول حيث خصص فيها، دراسة الدور الأمريكي والمقاربة الفرنسية أما المبحث الثاني تم ذكر الاليات على المستوى الاقليمي وأشير فيها إلى المقاربة الأمنية الجزائرية وكذا المنظمات الاقليمية الاخرى كالاتحاد الافريقي و الجامعة العربية في مكافحة الجريمة في الساحل الافريقي وخصص في المبحث الثالث استشراف مستقبل الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي بالتطرق الى مستقبل الجهود الدولية والاقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي واستشراف واقع الجريمة المنظمة في دول الساحل الافريقي.

الخاتمة: تم محاولة اثبات صحة أو خطا الفرضيات التي تم سياقها في بداية الدراسة ثم استخلاص أهم النتائج المتوصل اليها في البحث.

الفصل الأول: الإطار النظري للجريمة المنظمة

الفصل الأول: الإطار النظري للجريمة المنظمة

في ظل التغيرات والتطورات السريعة التي يشهدها المجتمع الدولي في كافة المجالات وبظهور الكشوفات التكنولوجية وانفتاح وتحرر التجارة وسرعة تنقل السلع من منطقة إلى أخرى وهذا يندرج تحت ما يسمى بـ تيار العولمة الذي كان له الجانب السلبي والإيجابي في المجتمع، وبجانبها الاول الذي انعكس بالإيجاب على المجتمع لكن هذا لم يمنع بظهور مظاهر سلبية في المجتمع الذي زاد تعقيدا في ظل هذه التطورات والتغيرات خاصة على المستوى التهديدات، وبهذا فانتشرت الجريمة المنظمة بشتى اشكالها وصورها من تجارة للمخدرات وتجارة الأسلحة وتجارات اخرى وجرائم مرتكبة في حق الشعوب التي استفحلت على جميع الدول وكان لها الأثر السيئ بالمساس بأمن واستقرار حياة الفرد والمجتمعات ومن انتشار للفساد الذي انتهك حقوق الإنسان واخترق مبادئ وأسس الحياة، فتغير مسار التهديدات أدى الى تشابكات عديدة ومتاهات يصعب حلها جذريا، فظهرت تعاريف عديدة لهذه الظاهرة كونها محل إهتمام للعديد من المفكرين. وكل نظر اليها من زاوية اختصاصه والبيئة التي يعيش فيها فالتصنيفات عديدة لهذه الظاهرة التي هتكت بالمجتمع.فتواجدها كان منذ القديم لكنه لم يكن بارزا على الساحة الدولية ولم يهتمو به فهو كان متوارى في العديد من الحضارات القديمة، ثم تطور بشكل تدريجي الى الحضارات الجديدة وأصبح محل اهتمام للدارسين والباحثين.

المبحث الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة شكلا من اشكال التهديدات الجديدة التي مست جميع الدول فاختلفت الدراسات وتعددت الآراء في تعريفها كونها متداخلة مع العديد من المفاهيم المشابهة لها فرغم تباين وجهات نظر حول مفهوم الجريمة المنظمة، فان هناك بعض الاسس التي يستند اليها هذا المفهوم وبالتالي فعناصرها الاساسية ترتبط بقيام جماعات اجرامية بارتكاب جريمة خطيرة وتتصف هذه الجماعات بالترهيب والعنف، حيث يمتد هذا العمل الإجرامي الى الحدود لذا سمي بالعابر للحدود وبالتالي فالجريمة المنظمة لها سمات خاصة مما يجعلها تتداخل مع مجموعة من المفاهيم المشابهة لها ومنه سنتعرف عليه في هذا المبحث:

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة:

يحتوي مصطلح الجريمة المنظمة على مفهومين هما الجريمة والمنظمة لذلك سنتطرق لهما قبل ان نسلط الضوء على تعريف الجريمة المنظمة.

تعني كلمة جريمة لغة: جرم، جريمة وأجرم، وأجترم عليه أذنب وأما اصطلاحا: المخالفة القانونية التي يقرر لها القانون عقابا بدنيا (مادي) أو عقابا اعتباريا(معنوي)، والجرم هو التعدي على العلاقات والروابط الانسانية بمعانيها المختلفة سواء منها القانونية أو الاجتماعية والانسانية

أما المنظمة فهي مشتقة من المنظم ومجموعة مناظيم والمنظم يستدل عليه في منظم الحركة وهي الة معدة لتنظيم حركة جهاز رقاص ذو حركة منتظمة ويقال تنظيم تنظيما الأمر واستقام.[1]

أما اصطلاحا: فالجريمة المنظمة بوجه عام: هي كل عمل غير مشروع يقع على الانسان في نفسه أوماله أوعرضه أوعلى المجتمع ومؤسساته السياسية والاقتصادية، وقد يقع أيضا على الحيوان،في حين

[1]- نبيل صقر، وقمراوي عز الدين، **الجريمة المنظمة التهريب والمخدرات وتبييض الاموال في التشريع الجزائري**، (الجزائر: دار الهدى)، ص.7.

يعتبر علماء الاجتماع بأن الجريمة هي: تعارض سلوك الفرد مع سلوك الجماعة ومن ثم يعتبر مجرما الشخص الذي يقدم على ارتكاب فعل مخالف للمبادئ السلوكية التي تسود في المجتمع الذي ينتمي اليه[1].

وقد عرفها المؤتمر الدولي لمنع الجريمة الذي عقد في جنيف عام 1935 بأنها" الجريمة التي تتضمن نشاط اجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع، وتنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم ويهدف إلى تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده وهي عادة ما ترتكب بأفعال مخالفة للقانون، ولقد عرفتها منظمة الإنتربول بأنها" أية مجموعة لها هيكل تنظيمي وغرضها الأساسي الحصول على المال من خلال ممارسة أنشطة غير مشروعة وتعتمد على أسلوب التخويف والرشوة أو هي اتفاق اجراميين الأشخاص لتحقيق غرض مشترك عن طريق استخدام أناس أخرين أو أدوات أخرى تيسر لهم تحقيق أقصى أرباح ممكنة بصرف النظر عن الضرر الذي يصيب صحة البشر.[2]

وحسب اتفاقية بالرم تعرف الأمم المتحدة الجريمة المنظمة بأنها: مجموعة مهيكلة مكونة من ثلاث أشخاص أو أكثر وتعمل هاته المجموعة بالتركيز على هدف ارتكاب عدد من المخالفات طبقا للاتفاقية الحاضرة وذلك لأجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة.

[1]-احسن بوسقيعة. **الوجيز في القانون الجزائي العام**، (الجزائر: دار هومة،ط.2008.7).ص.21.

[2]–هاني خميس، أحمد عبده، **سوسيولوجيا الجريمة والانحراف**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008)، ص ص.14– 15.

أما الاتحاد الافريقي فقد عرف الظاهرة على أن أي اعتداء إجرامي من طرف الدولة أو مجموعة يؤدي الى تهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرار عامة للناس والموارد الطبيعية والإرث الثقافي[1].

وفي عام 1998 عقدت ندوة حول الجريمة المنظمة بمقر الانتربول في فرنسا حيث عرفت الجريمة المنظمة بأنها "كل تنظيم أو تجمع أشخاص يمارسون نشاط محدد الغرض منه تحقيق الربح دون احترام الحدود الوطنية.[2]

ويعرف "Conklin" كوكلان، الجريمة المنظمة: بأنها نشاط إجرامي تقوم به منظمة شكلية تكرس جهودها في المقام للكسب بوسائل غير مشروعة[3]

التعريف الإجرائي للجريمة المنظمة:هو نشاط إجرامي، يقوم به جماعة معينة وذلك بشكل تنسيقي دقيق، ومنظم بحيث يقومون بأعمال اجرامية عنيفة وذلك ما يحدث ضرر بالأفراد والمجتمعات وكذا للدولة.وذلك لتحقيق أغراض وأهداف تخدم مصالحها

وبالتالي يمكن القول أن الجريمة المنظمة تعددت تعريفاتها وكل حسب الزاوية التي ينظرون بها ويسلطون الضوء منها، لكن رغم ذلك فهناك العديد من الظواهر المشابهة لها والتي تتفق معها في مجموعة من النقاط.

[1]– بشكيط خالد، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011)، ص.86.

[2]– حسينة شارون، "**العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة**"، مجلة الاجتهاد القضائي، (دع، دس)، ص .56.

[3]محمد الامين البشري. **الفساد والجريمة المنظمة**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم،2007)، ص. 18.

المطلب الثاني: الظواهر الاجرامية التي تتشابه مع الجريمة المنظمة.

تتشابه الجريمة المنظمة مع الكثير من الظواهر من حيث الخطورة والاهتمام وغيرها وبالتالي سنبرز علاقات التشابه والاختلاف بين هذه الظواهر المشابهة.

***العلاقة بين الارهاب والجريمة المنظمة:**

إن الإرهاب والجريمة يختلفان جوهريا حيث أن الاجرام لا يهدف للتأثير في الرأي العام أما الارهاب فهدفه رئيسي هو تغيير النظام في معظم الحالات وقد غيرت أحداث 11 سبتمبر 2001 في بناء هذه المعادلة فقد بدأ الحديث عن الإرهاب الجديد أو الجريمة الجديدة من حيث أن الوسائل التي تعتمد الارهاب والجريمة تتجه نحو التقارب والتقاطع[1].

وطبقا للتعريفات السابقة نجد العلاقة من خلال أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

فان كل من الإرهاب والجريمة المنظمة لهم نفس الطبيعة العابرة للحدود واستخدام القوة المادية والعنف والترويع والسعي لاقتناء الرعب، وكذلك من حيث التنظيم والتخطيط والتنفيذ الدقيق وسرية العمليات والقوانين الداخلية التي تحكم جماعات الجريمة المنظمة والارهابية على السواء، وكذا التطور خارج هياكل الدولة ويعتبر الأن من الفواعل غير الدولانية وغير الرسمية ويمثلان تحديا للعدل والقانون والأمن وتماثل بعض الوسائل في تنفيذ العمليات كالقتل والاختطاف والعنف والابتزاز وكذا سرعة الانتشار.

وايضا فهما يختلفان في بعض النقاط، فالإرهاب يضع لنفسه موقفا وهدف سياسيا ينحصر في رفض النظام السياسي واحداث تغيرات سياسية واجتماعية ويسعى الى شرعية متوهمة من جانبهوالدافع والباحث لارتكاب الجريمة والهدف من ورائها عند الارهاب دافع نبيل وشريف ويدعون دائما لتحقيق الخير والعدل،

[1]– ظريف شاكر، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص .78.

ويضحون بأنفسهم في سبيله هذا من وجهة نظر مرتكبيه، أما الجريمة المنظمة تسعى الى تحقيق الكسب المادي والربح السريع بكافة الوسائل حتى الدنيئة منها فتتذرع الجريمة المنظمة بأهداف ودوافع سياسية من أجل الاستفادة من المزايا التي يمكن أن يتمتع بها المجرم السياسي داخل النظام القانوني للدولة.[1]

***الجريمة المنظمة والجريمة الدولية:**

-مفهوم الجريمة الدولية:

لابد من تعريف الجريمة الدولية ابتداء من الوقوف على طبيعتها وتحديد أركانها وتمييزها عن الجريمة المنظمة ،فالجريمة الدولية هي سلوك ارادي غير مشروع يصدر عن فرد باسم دولة أو تشجيع منها ويكون منطويا على مساس بمصلحة دولية محمية بقانون، وبالتالي فإنها اعتداء على مصالح عليا يحكمها القانون الدولي.

وانطلاقا من ذلك فلا تعد الجريمة دولية ما لم ترتكب من قبل الدولة أو تقوم بالتحريض على ارتكابها أو تسهيل أو تشجيع ارتكابها أو أن لم يتم الفعل برضائها ولذلك فان العقاب يكون باسم المجتمع الدولي لذلك فان العقاب يكون باسم المجتمع الدولي وذلك لما تشكله من تهديد على الأمن والسلم الدوليين، وقد اختلف الفقه حول مسؤولية الدولة عن الجريمة الدولية.[2]

ضابط التمييز بين الجريمة المنظمة والجريمة الدولية:

من خلال مقارنة الجريمة المنظمة والجريمة الدولية حيث نجد أنهما تتفقان في بعض الخصائص والأركان ومختلفان في البعض الأخر، فكلاهما يوفر العنصر الدولي، حيث أن كل من الجريمتين تمر

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 79.

[2]- جهاد محمد البريزات، **الجريمة المنظمة-دراسة تحليلية**، (عمان: دار الثقافة، ط2، 2010)، ص.ص.67-66.

بمراحل ارتكابهما في أكثر من بلد بحيث تتوزع العناصر القانونية بين دول مختلفة، وكذلك فإن الجريمتين يطلبان مصالح عليا لأكثر من دولة ويشترك بهما عدد من الأشخاص من جنسيات مختلفة.

فالجريمتين ما يهدد أمنهما واستقرارهما ليس مقتصر فقط على الدولة بذاتها، أما من جانب، قيام المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية في كلتا الجريمتين فالجريمة المنظمة تقوم بها منظمة اجرامية متخصصة كوسيلة لبسط نفوذها وزيادة مكاسبها وكذلك الجريمة الدولية، حيث تلعب الدولة ومؤسساتها دورا كبيرا في التحريض على الجريمة وارتكابها.

رغم التشابه الكبير بين الجريمتين إلا أنهما تختلفان من عدة أوجه، فمن الناحية التنظيمية فالجريمة المنظمة ،جريمة داخلية يحدد أركانها وينظمها القانون الدولي الداخلي وتتعاون الدول في مكافحتها عن طريق الاتفاقيات الدولية ويوقع العقاب باسم المجتمع الداخلي، أما الجريمة الدولية فإنها من جرائم القانون الدولي العام ولقد بين القانون الجنائي الدولي هذه الجرائم كما ذكرنها سابقا. كما اختلف الفقه حول طبيعة الخلاف بين الجريمة المنظمة والجريمة الدولية وانقسم إلى اتجاهين فالاتجاه الأول: يرى أن الجريمة المنظمة من بين الجرائم الموجهة ضد الانسانية وبالتالي فإنها تعد جريمة دولية. أماالاتجاه الثاني:فيرى أن الجرائم الدولية قد حددها القانون الجنائي الدولي على سبيل الحصر، وبالتالي يخرج الجريمة المنظمة من الجرائم الدولية ويعدها من الجرائم الخطيرة.[1]

[1]–جهاد محمد البريزات، **المرجع السابق**، ص.ص.68.70.

المطلب الثالث: خصائص الجريمة المنظمة

انطلاقا من التعريفات الواردة فإنه يمكن تحديد أهم السمات التي تتميز بها الجريمة المنظمة من حيث المفاهيم التي ترتكز عليها.

***أ* التنظيم والبناء الهيكلي المتدرج:**

يعد التنظيم الدقيق من أهم خصائص الجريمة المنظمة فلا بد من وجود نظام يبين الية العمل في المنظمة الاجرامية من جهة أخرى وتجدر الاشارة إلى أن المنظمات الاجرامية ليست كلها على الدرجة ذاتها فيما يتعلق بالتنظيم والهيكل، إذا تتنوع هذه المنظمات من جماعات تعتمد على هيكل متدرج يقوم على أساس العلاقات شبه العائلية الى شبكات وعلى درجة عالية من التنظيم.[1]

***ب* التخطيط الجماعي:** تتميز الجريمة المنظمة بسمة التخطيط وذلك يظهر من خلال:

قيامها بوضع خطط طويلة الأمد إذا أنها لا تعتمد على عمل شخص بذاته بل عمل جماعي جوهره تقسيم الأدوار بدءا من الاعداد حتى التنفيذ وبيان ذلك أنه يشترك في ارتكابها مجموعة من الأفراد يكون لهذه المجموعة التنظيمية لارتكاب الجريمة المستخدمة في تنفيذها أحدث الوسائل التي تحقق أهدافها.[2]

– الاستمرارية: يقصد بها امتداد حياة المنظمة لمدة غير محددة بصرف النظر عن اتهام براء كل عضو أي عضو فيها، ولو كان رئيسي باعتبار أن المنظمة تستمد وضعها من طبيعة السلوب الاجرامي الذي يتطلب نشاطا متجددا من مرتكب الجريمة بما يترتب عن ذلك من نتائج في مجال الاختصاص.

---

[1]– مايا خاطر، "**الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م27، ع3، (2011)، ص.513.

[2]– محمد علي سويلم، **الأحكام الموضوعية والإجرامية للجريمة المنظمة**، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2009)، ص.34.

– التعقيد والسرية: وهما من شروط ارتكاب الجريمة المنظمة بحيث تكون على درجة كبيرة من التعقيد يصعب معها اكتشافها، وغالبا ما يتم اللجوء الجرائم المعقدة لأنها تجد فيها مجالا لتطبيق الأساليب المختلفة التي تحقق تجاوز القانون ولهذا يخفى أمر المجرمين على كثير ممن يشاركوهم العمل من زاوية الاحتراف تكون غير واضحة ولهذا فانهم يخفون تصرفهم المنافي للمشروعية بأعمال تبرز في مظاهرها على أنها أعمال مشروعة كذلك فان طابع السرية من السمات المميزة لعمل المنظمات الاجرامية لأن هذه المنظمات تسعى لضمان بقاء وممارسة أنشطتها بعيدا عن رقابة الهيئات القانونية المختصة وكل عنصر يخالف قانون الصمت بإبلاغ السلطات عن عمل المنظمات يعرض نفسه للقتل، وكذا اللجوء الى غسل الأموال:تلجأ تلك المنظمات الاجرامية إلى وسائل غسل الأموال،ذلك أن الأرباح الضخمة المتحصل عليها من أنشطتها غير مشروعة تكون غير قابلة للاستخدام طالما كانت علاقتها بمصدرها غير المشروع لا زالت قائمة وبالتالي نستطيع أن نؤكد أن غسل الأموال هو امتداد للجريمة المنظمة.[1]

– اللجوء الى العنف والرشوة للوصول إلى أهدافها: في عام 1994 أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة السابق أن الإمبراطوريات الاجرامية تسيطر على مناطق واسعة من العالم باستخدام العنف والرشوة وقانون الغابة.و رشوة الأجهزة الادارية"وكذا رشوة المؤسسات السياسية، ويعد اللجوء الى العنف أمر ملازم لكل المنظمات الاجرامية، هذا العنف ليس بدون مقابل ولكنه يهدف الى ضمان السيطرة على الاقليم وزيادة الثروات المنظمة الاجرامية.[2]

ومن هنا نستخلص أن الجريمة المنظمة هو عمل اجرامي يرتبط بجماعة معينة يقومون بأعمال الفساد التي تعرض الفرد للخطر،وافعالهم تمتاز بالتعقد والتشابك ويرتبط بالعديد من المفاهيم الاخرى،أما

[1]– محمد بن سليمان الوهيد، "**الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها**"، مجلة الشرطة(دع، دس)، الإمارات، ص.34.

[2]– أحمد فاروق زاهر، "**الندوة العلمية العلاقة بين جرائم الاحتيال و الإجرام المنظم الجريمة المنظمة، ماهيتها، خصائصها– أركانها**"، (2007)، ص.ص. 16–20

عرض أهم الخصائص التي تتميز بها الجريمة المنظمة يمكن القول: بأن جل التعريفات تحمل نفس السمات سابقة الذكر إلا أنه يوجد زيادات طفيفة لا تخرج عن السياق المتداول.

المبحث الثاني :الظهور التاريخي للجريمة المنظمة

فالجريمة المنظمة ظاهرة وجدت بوجود الانسان منذ بدأ التاريخ ففي العصور القديمة كانت المجتمعات البدائية تتشكل على هيئات تجمعات قبلية توفر لنفسها الامن والاستقرار ومع ظهور و ازدياد الحضارات وجدت الجريمة المنظمة و تطورت عبر العصور و زاد الاهتمام بها اكثر.

المطلب الأول : الجريمة المنظمة في العصور القديمة

إن ظاهرة الجريمة المنظمة ليست من الظواهر الاجرامية الحديثة والجديدة على المجتمع الدولي لأنها في الواقع ظاهرة اجرامية لها بعض الجذور القديمة مثل جريمة قطع الطريق وجريمة القرصنة.

لقد كانت الجماعات البدائية الأولى عبارة عن تنظيم جماعي يهدف الى حماية أفراد الجماعة من المخاطر الطبيعية والانسانية لأن الانسان بطبيعته كان يشعر بالخوف والهلع لذلك وجد نفسه مضطر لتكوين الجماعة المواجهة للأخطار التي تهدد وجوده وقد كان هذا التنظيم قائما على التدرج الهرمي والخضوع لسلطة رئاسية وكانت تسود بين أفراد الجماعة الواحدة فكرة التضامن الإجرامي في مواجهة الجماعات الأخرى وكل جماعة تشكل تنظيما مستقلا عن الجماعات الأخرى،وكان مبدأ الأخذ بالثأر لحسم النزاعات بين الجماعات المختلفة لأن الضمير الجماعي كان يبيح العدوان على الجماعات الأخرة وفقا للقواعد والأصول المحددة وتشير هنا أن الجماعة الانسانية الواحدة تستقل عن غيرها من الجماعات

وذلك باشتراكهم بمجموعة من المقومات (دين،لغة) فالعدوانية كانت هي السمة التي تحكم الصراعات بين الجماعات البدائية القديمة[1]

أما عن الجريمة المنظمة في بلاد ما بين النهرين والحضارة المصرية القديمة:

يمكن استظهارها من خلال النصوص الواردة في شريعة حمورابي والتي تعكس الأوضاع الاجتماعية السائدة في حضارة بلاد ما بين النهرين والتي كانت تنظم حربا ضد ما يدعى بعصابات الشر التي كانت تقوم بالسلب والنهب والقتل، حيث تنص المادة 22 من شريعة حمورابي إذا ارتكب رجل سرقة وقبض عليه فذلك الرجل سوف يعدم وغيرها من المواد.[2]

وقد إمتازت الحضارة المصرية، بالفوضى والاضطراب الذي أدى ذلك الى انتشار عصابات السلب والنهب وقطع الطريق والسطو على السفن والمقابر خصوصا الملكية منها والتمرد والعصيان، وكذلك تشير دراسات الوثائق في الحضارة المصرية أن مرسوم الملك دور محب والذي يحدد فيه واجب الملك في حماية البلاد وواجبه في تتبع العصابات الاجرامية،ركز على اصلاح العدالة واصلاح القائمين عليها،وكانت أبرز الجرائم في هذه الفترة جرائم القرصنة من خلال الاعتداء على السفن في البحار وعلى الشواطئ ونتيجة للفوضى والاضطرابات التي كانت تسود هذه الفترة فقد امتدت الجريمة الى أفراد الجيش، خصوصا في وقت السلم وأصدرت عقوبات على مرتكبيها ومن أهم هذه الصور الجريمة في بلاد ما بين النهرين والحضارة المصرية القديمة نجد عصابات قطع الطريق والسلب والنهب والسرقة المنظمة،واما عن الجريمة المنظمة عند الاغريق والرمان فقد تعتبر الحضارة الرومانية وريثة للحضارة الاغريقية ،لذلك يشابه الوضع الاجرامي لديهما ولقد كان القانون لديه وجها من أوجه الدين وكانت المواطنة تكتسب على أساس

[1]–أديبة محمد صالح، "**الجريمة المنظمة –دراسة قانونية مقارنة**"، **مركز الدراسات الاستراتيجية**، 1992، ص.32.

[2]– عباس العبودي، **شريعة حمورابي، دراسة مقارنة بالتشريعات العربية**، (بغداد: مطبعة التعليم العالمي،1990)، ص. 334.

الدين اذا كان هناك احتقار للأجانب من خلال تنظيم الاعتداء عليهم والمواطن في مدينة ما لا يجوز أن يكون مواطن في مدينة أخرى، وكانت العلاقة بين المدن عدوانية فلا وجود لأي أسس أخلاقية وكان اغتيال الأجانب يعتبر أمرا مشروعا لذلك كان البناء السياسي عند الرومان بناء نظاميا هرميا اجراميا.[1]

ولقد كان من ابشع صور الجريمة المنظمة، الإجرام الذي تقوم به الدولة ضد أفراد الشعب مثل ما يسمى بالعصابات البريتورية.ومن أبرز الجرائم المنظمة ما حدث في عهد الامبراطور "نيرون" و حريق روما حيث أشارت أصابع الاتهام الى تورط الحاكم نفسه والذي حاول الصاق التهمة بمجموعة من الرجال المسيحين وأنزل عليهم أشد العقاب فقد عذبوا حتى الموت ومن هنا بدأ الاضطهاد المنظم ضد المسيحين وأطلق على هذا العصر عصر الشهداء ومن أبرز الجرائم لهذا العصر أيضا جرائم القرصنة وجرائم خطف العبيد والاضطهاد العام، ومن خلال دراسة الجرائم المنظمة في العصور القديمة نلاحظ أنها اتخذت صورا عديدة من تنظيم المؤامرات على الحكام وقتلهم اقطع الطريق والسلب والنهب وخطف الأطفال والقرصنة وغيرها

وتميزت الجريمة المنظمة في العصور القديمة بأنها جريمة محلية ولم تصل الى درجة العالمية والاستمرارية.

[1]– جهاد محمد البريزات، **المرجع السابق**، ص.26.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في العصور الحديث

انتقلت الجريمة المنظمة هنا من المحلية إلى العصور الوسطى :

وبرز ذلك من خلال علاقتها بالتجار والشركات التجارية ، حيث كان النظام السائد في أوروبا نظاما اقطاعيا وهو نظام اجتماعي وقانوني واقتصادي ونتج عن ذلك أن تركزت الثروة في يد النبلاء وازدادت ظاهرة الرق في ذلك الرمان وذلك باتجاه كثير من المزارعين لبيع أنفسهم للنبلاء طلب للحماية أو بسبب الحاجة في أوقات الجماعة حيث كان أغلبالسكان من الفلاحين الذين انحط قدرهم، حتى كان الأحرار منهم غي مستوى الرقيق وأطلق عليهم "أقنان الأرض"، تميزت هذه الفترة بالحروب الصليبية وكانت الجيوش الصليبية ترتكب جرائم منظمة وهي في طريقها الى القدس ومن صور الاجرام المنظم نجد القرصنة ولقد كان الربا والقرصنة أسرع طريقين للثراء وبالتالي فان التجار اما أقنان فارون من الاقطاعيات أو قراصنة محترفون فقد قام البرجوازيون بتنظيم جرائم ضد الاقطاعيون مما أدى الى استلائهم على السلطة وترتب على ذلك أن الدولة نفسها مارست الاجرام المنظم ضد رعاياها ومن هنا نستنتج أن تدويل الاجرام المنظم كان نتيجة لتبني الدولة نفسها فكرة الاجرام المنظم لخدمة مصلحة التجار. فقد مارست الدولة الإجرام المنظم ضد رعاياها مع اعلان الثورة الفرنسية عام 1789 ونتيجة لما وقع سابقا وللأفكار السابقة فقد ظهرت ردود فعل ضد أفكار الثورة وكان يطلق عليها بالتجاه الفوضوي حيث مارست الجريمة المنظمة من أجل حشد التأييد وانضمام الناس لها وعلى الأقل عدم اعتراض طريقها وكانت هذه الفوضوية تمارس ضد البرجوازيين وأيضا ظهور ما يسمى بتنظيم العدمية الذي يقوم على انكار الفرد لكل الأعراف والتقاليد الموروثة التي تحد من حريته فهي رفض للنظام الموجود.الانتقال إلى العالمية من خلال تطور الاجرام أصبحت المنظمة الاجرامية وتحول نشاطها الى نشاط عالمي وظهور العولمة، فانتقال الاجرام الى العالم وخرج عن إطار الدولة. كما انتقلت الجريمة المنظمة من التأقيت إلى

الاستمرارية فارتبط ذلك بالتجارة العالمية وبالتالي لجوء إلى تشكيل مؤسسات إجرامية فأصبح هناك نظام يحكم الأعضاء المشكلة لهذه المؤسسات الإجرامية التي تشترك في أعمال العنف للوصول إلى الأهداف المنشودة وبهذا يضمن لها الاستمرار وقد تتخذ هذهالمنظمة شكل جمعية خيرية أو غيرها ولكن حقيقتها أنها منظمة إجرامية موجهة ضد الإنسانية.يتبين لنا مما سبق كيفية تدرج الجريمة من الجماعة البدائية حتى وصلت إلى صورتها الحالية في العصر الحديث وتبين خطر كبير الذي تشكله الجريمة المنظمة على الإنسانية.[1]

المبحث الثالث: صور الجريمة المنظمة

تعددت اشكال الجريمة المنظمة وذلك لتتعدد التصنيفات، كل حسب وجهة النظر التي ينظرون بها للجريمة المنظمة لذا لا نستطيع حصرها نظرا لتزايدها الخطير من ترهيب واتجار وتهريب عبر الحدود لذا يتزايد خطرها و يختلف حدته من صنف إلى أخر وهذا ما سنتطرق اليه في البحث الموالي:

المطلب الأول: الاتجار بالمخدرات.

تعتبر من أبرز صور الجريمة المنظمة وأكثرها شيوعا في المجتمعات المعاصرة،و بالتالي فان أغلب مرتكبي جرائم المخدرات يمتازون باحترافهم الجريمة المنظمة من خلال امتلاكهم قدرات وامكانيات وخبرات تمكنهم من تحقيق أهدافهم، فجرائم المخدرات من الجرائم الخطيرة لذلك فإن مرتكبي هذه الجرائم يخططون ويدبرون قبل إرتكابها بشكل جيد ودقيق وذلك للمردود المادي الكبير، من وراء هذه الجرائم ،وترتبط بها أنواع مختلفة من الجرائم مثل الاتجار بالسلاح والتهريب والتزوير والإرهاب، حيث تجري عمليات جرائم المخدرات وتمر مراحل إرتكابها بأكثر من بلد وينفذها أشخاص من جنسيات مختلفة، إذ أن الهدف من إرتكاب هذه الجرائم هو الحصول على الربح المادي الكبير حيث تعتمد الجماعات الاجرامية المنظمة

[1]– جهاد محمد البريزات، **المرجع السابق**، ص. ص.27– 28

بشكل رئيس على الاتجار بالمخدرات وذلك لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهدافها وممارسة أنشطتها وقد قامت أكثر المنظمات الإجرامية العالمية مثل المافيا الايطالية والصينية واليابانية والروسية منذ نشأتها على ترويج المخدرات وتحويلها لصناعة متكاملة ابتداء بالإنتاج وانتهاء بالتوزيع. مما يزيد خطورة الأرباح الطائلة المتحصل عليها عن جرائم المخدراتتحتل كولومبيا المرتبة الأولى على رأس الدول التي تنتشر فيها زراعة المخدرات حيث قدرت مساحة الأراضي المستغلة في زراعة الكوكايين بـ150 ألف هكتار ويقدر المحصول من الكوكايين ب650 ألف طن حسب إحصاءات 2001 [1]

فالاتجار بالعقاقير المخدرة تعد أنشطة غير المشروعة في مجال المخدرات مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل لمعظم المنظمات الاجرامية عبر الوطنية باعتبارها أنشطة تدر أرباحا تبلغ عدة مليارات من الدولارات تساعد على توفير دعم قوي لهذه المنظمات.[2]

المطلب الثاني: الجريمة الإرهابية

تعتبر الجريمة الارهابية من أبشع صور الجرائم المرتكبة في حق الشعوب وبالتالي سنتعرف الى اهم المخاطر ولأهداف التي تسعى للوصل اليها .

تعرف موسوعة لاروس الارهاب بأنها كلمة تشير الى مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها المجموعة الثورية والارهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وقد إرتبط وصف إرهابي بزعماء الثورة الفرنسية الذين قاموا حكما مبنيا على الرعب والارهاب في فرنسا عام 1793،أما القاموس السياسي :فتعني كلمة

[1]– بسمة عولمي، "**جريمة تبييض الأموال، خطر المخدرات على الإقتصاد و سبل مكافحتها**"، جريدة الشعب، ع14492، (فيفري 2008)، ص.ص.22.11.

[2]– هاني خميس أحمد عبده، **المرجع السابق**، ص.93.

إرهابي هو الشخص الذي يلجأ الى العنف والرعب ليحقق أهدافه السياسية والتي كثيرا ما تتضمن الإطاحة بالنظام القائم[1]

وبالتالي فإن الجريمة الإرهابية، تعتبر حديثة النشأة وبرزت كعامل وفاعل جديد عابر للحدود يتمثل في جماعة منظمة يقومون بتخطيطات إرهابية بشكل تقني ودقيق للهجوم أو عمل عنف وغيره. وهذا ما يمس بإستقرار وأمن أي دولة وهي صورة من صور الجريمة المنظمة الأكثر عنف وبالتالي يرى البعض أن ظاهرة الجريمة الارهابية تطورت بشكل أصبحت معه قادرة للاستخدام كبديل للحروب التقليدية.[2]

وبالتالي فالإرهاب هواستخدام للعنف أو تهديد باستخدامه بشكل قسري وغير مشروع لخلق حالة من الخوف والرعب بقصد تحقيق التأثير على الفرد أو السيطرة عليه أو على مجموعة الأفراد وعلى المجتمع كله وصولا الى هدف معين.[3]

ومن حيث الهدف من الجريمة تهدف الجريمة الارهابية في الغالب إلى تحقيق مطالب وأغراض سياسية بينما الهدف الوحيد للمنظمات الاجرامية في تحقيق الربح والكسب المادي وبصرف النظر عن مصدره.[4]

وسواء كان الارهاب جريمة في حد ذاتها أو مجموعة جرائم إذا ما ارتكبت لدوافع معينة ،فان له ملامح قانونية معينة فيعتبر الارهاب وسيلة وليس غاية ،فان طرقه وأساليبه المتنوعة تتميز بالعنف

[1]– طارق ابراهيم الدسوقي عطية، **الأمن السياسي la sécurité Politique**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة 2010)، ص .561.

[2]– حسنين المحمدي بوادى، **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2005)، ص.ص. 16.15 .

[3]– حسن طوالبة، **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مصر والجزائر نموذجا**، (عمان: عالم المكتبة الحديث، 2005)، ص .19.

[4]– عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، **الجريمة الإرهابية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص .92.

المؤدي الى خلق حالات من الفزع والرعب في نفوس الجهة المستهدفة، في الغالبية العظمى من الحالات التي تمارس فيها الارهاب تكون الدوافع سياسية أو عقائدية.[1]

فالدافع السياسي هو تدقيق أهداف سياسية بضغط العمليات الارهابية ومعظم العمليات الارهابية وأعمال العنف تكمن وراءها دوافع سياسية مثل السيطرة الاستعمارية لبعض الدول والتفرقة العنصرية والفصل العنصري ومقاومة الاحتلال ومحاولة الحصول على حق تقرير المصري لشعب واقع تحت الاحتلال أو أعمال العنف من دولة من الدول ومن هذه الدوافع تحاول مجموعة تنبيه الرأي العم العالمي الى قضية سياسية أو محاولة الافراج عن مجموعة السجناء في سجون الدولة أو اجبار الدولة على تغيير سياسة معينة في مواجهة اقليم معين من أقاليمها،ومن جانب أخر قد تمارس الدولة الأعمال الارهابية والعنف ضد شعب معين للسيطرة عليه ولإجبار سكانه على التخلي عن أراضيهم والفرار منها الى مناطق أخرى في نفس الدولة أو الى خارج حدود هذه الدولة ،ومن الدوافع الاعلامية لهذه الجريمة هو نشر القضية أمام الرأي العام المحلي والاقليمي أو العالمي فالحركة الثورية تمارس الارهاب للفت أنظار الرأي العام بأنواعه الثلاثة أما الدوافع الشخصية هي تدقيق أهداف شخصية من خلال القيام بعمليات ارهاب ومن صور الدوافع الشخصية من بلد بواسطة خطف طائرة والفرار من البلد ثم طلب لجوء سياسي في بلد أخر حطت به الطائرة للمفاوضات للتزود بالوقود أو خطف طائرة أو حافلة لتحقيق هدف اطلاق سراح معتقلين أمنين أو سياسيين أو لتعبير عن موقف معين سياسيا كان أو اقتصاديا أو اجتماعيا.[2]

[1]– رائد قاسم، "**الإرهاب والتعصب عبر التاريخ، دراسة تحليلية تاريخية لظاهرتي الإرهاب والتعصب في السلوك البشري والمجتمعات الإنسانية حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001**"، (2005)، ص.26.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. ص. 30.29.

المطلب الثالث: الاتجار بالاسلحة

فالتجارة بالاسلحة من اخطر التجارات في العالم حيث استهدفت مناطق عديدة لذا الاهتمام بها كان اكثر لانها تكسب أموال طائلة لدى اصحابها .وبالتاليتعتبر تجارة السلاح من اكثر فائدة لدى المنظمات، التي تقوم بمتاجرتها حيث تحتل المرتبة الأولى.فالاتجار بلاسلحة، يقوم على زيادة الصراعات والاختلافات السياسية في العالم لانها تزودها بانواع كثيرة منالاسلحة الخفيفة أو الثقيلة، فقد يقوم بيعها الى الجماعاتالارهابية مما يزيد خطورة أكثر.[1]

تتصف الصفقات التي تقام من حول تجارة الاسلحة بكونها سرية و ذو تكلفة اقتصادية باهضة، بالاضافة إلى الأرباح الضخمة التي تهدد السلام و الأمن.[2]

وبسبب عدم الإستقرار السياسي في العديد من بلاد ومناطق العالم، والنزاعات الناتجة عن إختلافات أو توترات أو صراعات عقائدية أوعرقية أو قومية، أدت في حالات كثيرة إلى صراع مسلح ومواجهات عسكرية كان من نتائجها المباشرة أحيانا وغير المباشرة أحيانا أخرى أن فتحت اسواق جديدة آلات التخريب والدمار، مما أدى إلى زيادة الطلب على الاسلحة والذخائر لاستخدامها إما في الهجوم أو الدفاع أو في كليهما، وقد تحفزت هذه الوضعية الجريمة المنظمة التي تتوالى عن استغلال أي فرصة متاحة لتحقيق الربح و بأية وسيلة، إلى أن تتقدم بعروضها لتزويد الجماعات المتناحرة بما تطلبه من أسلحة ومعدات حربية إما عن طريق تعاقدات مشروعة، وغير مشروعة وإما عن طريق السرقة بلإضافة الى الاسلحة التقليدية، ترد تخوفات من احتمال لجوء عصابات الاجرام إلى الحصول على الأسلحة النووية أو إلى سرقتها للمتاجرة فيها خاصة في ما يخص المتغيرات الحربية وعدم الاستقرار السياسي والحركات

[1]– اشكال الجريمة المنظمة، نقلا عن: **droit7.blogspot.com** بتاريخ :(2015/04/23).

[2]– هاني خميس أحمد، **المرجع السابق**، ص.94.

التحررية وبعضها الأخر انفصالية أو حركات توسعية أو صراعات مسلحة بين لحروب الاهلية في بعض الدول وعصابات الإجرام لها صلات وطيدة، واكيدة بهذه الحركات على مستوى العالم لذا اصبحت طليعة في تجارة الاسلحة والمتفجرات وغيرها من أسلحة الحرب والدمار.[1]

وقد تزايدت تجارة الاسلحة في العلم مؤخرا، وذلك نظرا لكثرة النزاعات المسلحة بلاضافة الى ضعف الرقابة على بيع الاسلحة النووية خصوصا بلسوق السوداء، اضافة الى زيادة الدول التي تصنع الاسلحة وتكدس كميات كبيرة من هذه الأسلحة، ناهيك عن تفكك الاتحاد السوفياتي واتجاه بعض الدول التي انفصلت عنه الى بيع الاسلحة الموجودة عندها وذلك بسبب ضعف السبب الوضع الاقتصادي ويشير هناالى ازدياد خطورة الاتجارر بلالسلحة خصوصا أنها شملت الأسلحة النووية، حيث أنه نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي وصعوبة الوضع الاقتصادي فقدت كمية من الأسلحة، ومن هنا ندرك خطورة الاتجار بالاسلحة التي تقترب خطورتها بخطورة الاتجار بالمخدرات والتي تلجا اليها التنظيمات الإجرامية من اجل تمويل نشاطاتها من خلال شراء الاسلحة الازمة لممارسة نشاطها.وانطلاقا مما سبق فان الاتجار بالاسلحة يعد من أخطر صور الجريمة المنظمة وأكثرها انتشارا وأن خطرها على المجتمع الدولي كبير وذلك لخطورة وقوعها في يد بعض التنظيمات الإرهابية والجماعات المنظمة والدول التي ترعى الارهاب والجريمة.[2]

[1]– مصطفى عبد المجيد كارة، **الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات**، (الرياض: أكادمية نايف للعلوم الامنية 1990، ص.68.

[2]– رائد قاسم، **المرجع السابق**، ص.ص.82–83.

المبحث الرابع: المقاربات التفسيرية للجريمة المنظمة.

إن الاهتمام الكبير لظاهرة الجريمة المنظمة من قبل المفكرين جعل لها العديد من المقاربات التي تقوم بتفسيرها وباالتالي ربطها باسباب عديدة منها اجتماعية أو سياسة وهذا ما سنتعرف عليه من خلال المقاربتين في هذا المبحث.

المطلب الأول: مقاربة الامن الانساني.

أضحى مفهوم الأمن الانساني كثيرا التداول في الساحة العالمية لدرجة أن بعض المعاهد ادرجته كمادة الدراسة فهو يعد من المفاهيم التي صاحبت التحولات التي حدثت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والتي دفعت بلمفكرين لصياغة رؤى جديدة لتمكين العالم من تحقيق فعال للسلم والأمن الدوليين ولا تتخذ بلضرورة تحليل الدولة وحدة لهايركز مفهوم الامن الانساني على الانسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الاساسية فاي سياسية أمنية يجب ان يكون الهدف الاساسي منها هو تحقيق امن الفرد بجانب أمن الدولة والتي قد تكون مصادر تهديد أمن مواطنيها ومن تم عدم الفصل بينها ولقد جاء هذا التحول في مفهوم الامن بفعل تحول في طبيعة مصادر التهديد وليست بالضرورة مصادر عسكرية ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود الجريمة الارهاب الدولي انتشار الأمراض والاوبئة كالايدز وانتشار الفقر التلوث البيئي فقد عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا إذ أن التهديد في معظم الاحيان غير مرئي أو واضح وبارتباط المفهوم الأمن الانساني بالعولمة فهو مخاطر هائلة على الفرد فلعولمة مست جوانب عديدة منها:[1]

[1]– ناصري سميرة، "**الجريمة المنظمة عبر الساحل الافريقي** نقلا عن:www.samiraapo.blogspot.comبتاريخ:3-7-2015

- عدم الاستقرار المالي.
- غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل.
- غياب الأمن الصحي وسهولة انتقال الامراض كالايدز.
- غياب الأمن الثقافي:انتقال الافكار والمعلومات يتم بطريقة غير مكافئة من الشمال إلى الجنوب.
- غياب الأمن الشخصي:ويتمثل انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم احدث التكنولوجياالحديثة.
- غياب الامن السياسي والمجتمع حيث اضفت العولمة طابعا جديدا على النزاعات تمثلت في سهولة لانتقال الاسلحة عبر الحدود اضافة إلى ذلك فان الأمن الانساني بالاساس يرتكز على صون الكرامة البشرية وكرامة الأنسان وتلبية الحاجات المادية والعنوية وبلتالي فالامن هنا يتحقق بالسياسات التنموية وليس بالتهديد العسكري [1]

المطلب الثاني: مقاربة الدولة الفاشلة

تعتبر الدولة الفاشلة أحد المقاربات النظرية التي ظهرت ما بعد الحرب الباردة لأن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي ادت الى تفكك العديد من الدول وهنا بدا الحديث عن مستقبل الدولة القومية أو الوستفاليةالعديد من الدارسين يرون بان هاته النظرية جاءت لتؤكد فقط على دور الدول الكبرى واستقرار النظام الدولي ذلك لان النزاعات التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة كانت أسبابها الدول الضعيفة والعاجزة لان جل النزاعات كما بعد الحرب الباردة كانت قد حدثت داخل هاته الدول وتم الانتقال من نزاعات ما بين الدول الى نزاعات داخل الدول وهذا ما زاد الحروب خطورة وقد اشار kelevre

[1]– **المرجع انفسه**، ص. 02.

holsti في مؤلفه war and the state of war the state إلى مصطلح الدولة الفاشلة حيث قام بتوسيع الاعمال التي قام بها barrglouzan حول الاشغال الجديدة للامن وكيفية تاثير الدول القائلة التي تقع في دائرة مغلقة بحيث ليس لها القدرة على خلق الشرعية وتوفير الأمن والخدمات لمواطنيها ومن اجل الحصول على هته القوة والقدرة فهي تتبع بيانات تعسفية وقهرية نحو أفراد المجتمع فهي بذلك ارادت انا تؤكد قوتها و لكن ماحصل انها زادت من عجزها و ضعفها.[1]

يرى روبرت روبنزغ مدير برنامج الصراع من الدول ان الدولة القومية فشلت لانها لم تعد قادرة على توصيل السلع سيسة ايجابية لشعوبها والسلع السياسية هي الأمن والتعليم والصحة والرقابة البيئية فالدولة الفاشلة تشهد صراعاتعنيفة وتخوض الفصائل فيها حروب عنيفة مثل الساحل.

وهناك العديد من المؤشرات الدالة على الدولة الفاشلة نذكر منها:[2]

مؤشرات اجتماعية:

- ضعف ديمقراطي كبير .
- تدفق كبير للاجئين تميز واضح لجماعات معينة على حساب جماعات اخرى هجرة كبيرة نحو الخارج .
- مؤشرات اقتصادية:ضعف و انهيار اقتصادي .
- تنمية اقتصادية محدودة خاصة في المناطق المعزولة.

[1]- jean jaque.roch-**thewues، des relations internationales**.(paris: montchrertion 5 ediction ،2004).p.109.
[2]- I Bid.p.110.

مؤشرات سياسية :

- عدم شرعية السلطة تاخر الخدمات العامة
- دولة منهكة للحقوق الانسانية و احتقار الاقليات

فقد تبين من خلال دراستنا ان هذه الظاهرة كانت موجودة منذ القدم لكنها برزت بشكل اوضح بعد نهاية الحرب الباردة،ولهذا كانت محل اهتمام لدى المفكرين السياسيين ورجال القانون وعلماء الاجتماع وبالتالي تعددت الاتجاهات دراساتها كل حسب وجهة نظره وميدانه العلمي والتاثر بااوضاع المنطقة التي يعيش بها وبالتالي ظهرت العديد من التعاريف لكنها تلاقت في افكار معينة كون الجريمة تهديد خطير يمس بالحياة البشرية والذي ينظم من قبل جماعات منظمة تمتاز بالتعقيد وهو كل عمل يمس بأمن واستقرار الأفراد والمجتمعات وبمناطقهم كما اتفق معضمهم على انها غير قانونية خارجة عن ايطار الدولة ،فتعددها يزيدها خطورة فاستفحال الجريمة الارهابية على منطقة ما يزيد التوتر أكثر و يخلق اجواء معقدة ويزيد العنف مما يتولد عنه جرائم اخرى كالاتجار بالاسلحة وغيرها .

الفصل الثاني: الوضع اللأمني وسيادة الجريمة المنظمة في دول الساحل الإفريقي

تتسم بيئة الساحل الإفريقي بأوضاع غير مستقرة وغير أمنة مما يمس أمنها الإنساني فهي متشابكة بمجموعة من التعقيدات المتمثلة في الجرائم المرتكبة على حدودها خاصة،وهذا راجع لعدة أسباب مختلفة منها تصاعد وتيرة الحروب والنزاعات وزيادة شدتها ومشاكل اخرى تمس بالأفراد والجماعات متمثلة في الفقر والامراض والأوبئة وغيرها ما يمس بحياة واستقرار سكان المنطقة، وهذا يخلق بيئة لا أمنية يسودها الخطر، فالجريمة المنظمة انتشرت بصورة غير عادية مما جعل المنطقة اكثر خطورة خاصة بعد تغير مسار التهديدات الجديدة من تجارة للأسلحة ومتاجرة بالمخدرات والجريمة الارهابية وغيرها.وهذا الذي أدى إلى إضعاف سلطة الدولة لدى العديد من القطاعات فالترابط الجيد بين الجماعات الاجرامية أدى إلى تطورها وزيادة خطورتها أكثر وذلك لسيرها بصورة دقيقة ومحكمة يصعب التحكم فيها والقضاء عليها نهائيا وحكما للموقعالاستراتيجي الهام للمنطقة مما ساهم في تزايد وتيرة التدخلات فيها بصورة كبيرة طمعا في استغلال الوضع المتأزم بها نجد التدخلات الاقليمية والدولية تتصاعد بها.

المبحث الأول: التعريف بالساحل الافريقي

فمنطقة الساحل الافريقي منطقة لها مكانة متميزة من حيث العوامل الجغرافية والاستراتيجية من تنوع في المناخ ومصادر الطاقة والمعادن وغيرها ،ونقطة التقاء القارات فهي منطقة عبور تجاري،وهذا ما يميزها. فدول الساحل تمتلك العديد من الثراوت المعدنية من نفط وغيرها من مصادر التي تجعلها مركز اهتمام ومكانة استراتيجية هامة.

المطلب الأول: البعد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

تكتسي منطقة الساحل الافريقي أهمية كبيرة كون لها شريط ساحلي رابط بين دول مهمة تمتلك ثروات هائلة وثمينة وهذا ما سنعرفه في هذا المبحث:

قبل أن نتعمق في جغرافية الساحل الإفريقي وجب علينا شرح تسمية كلمة الساحل.

والتي تعني الشريط الصحراوي الذي يفصل إفريقيا الجنوبية عن منطقة شمال إفريقيا، ثمتطور المفهوم، إلى أن أصبح يعبر عن ذلك القوس أو الهلال، الذي يبدأ بالمحيطالأطلسي

في الغرب الإفريقي إلى البحر الأحمر شرق السودانوبالتالي يمكن القول بأن منطقة الساحلهي ذلك الحزام الفاصل بين قارتي أوروبا وآسيا، حيث تضم بداخل هذا الشريط عدة

دول نجد منها: موريتانيا، مالي، النيجر، السودان، وأجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية للجزائر، والحدود الشمالية من بوركينافاسو ونيجيريا وأجزاء من أريتيريا وإثيوبيا، ويبلغ هذا الشريط الحزامي الساحلي بحوالي 5500 كلم وعرضه من 350 إلى 500 كلم، وتقدر المساحة ككل 3053200 كلم[1].

شكل رقم 01: تبين لنا المساحة الإجمالية لمنطقة الساحل الإفريقي

http://www.google.fr/imgres?q=carte+de+sahel+africain&sa=X&biw=1600&bih=761&tbm=isch&tbnid=JB7uN8OATllG8M:

[1]– قلاع الضروس سمير، "**المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2013)، ص. ص .28– 29.

تعد منطقة الساحل الإفريقي نقطة التقاء بين قارتي أوروبا وآسيا من حيث موقعها الجغرافي انطلاقا من امتداد الساحل الإفريقي الكبير، من غرب إفريقيا حتى لمشرقها، فهو يمثل همزة وصل بين دول أوروبا ودول المغرب العربي[1].

وتمتد منطقة الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وبالتالي فهي تضم دولا من الغرب والوسط والشرق في القارة الإفريقية كنيجيريا والسنغال وموريتانيا، مالي وبوركينافاسو والنيجر وإفريقيا الوسطى والسودان وأريتيريا.[2]

والساحل كذلك يمثل منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات، مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل والتقاء، وجسرا رابطا بين الحضارتين العربية والإفريقية[3].

على العموم يمكن تصنيف الدول التي تعتبر ضمن منطقة الساحل الإفريقي من خلال الجدول التالي:

---

[1]– يوسف أزروال، ليلى لعجال،: "**أثر المشاريع الفرنسية و الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي على دور الجزائر في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري**"، مداخلة مقدمة في ايطار ملتقى دولي بعنوان : دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد جامعة تبسة، (28/29 أفريل، 2014).ص.6.

[2]خالد حنفي علي، **تهديدات متشابكة، تأثيرات عدم الاستقرار في الساحل والصحراء على مصالح الصين** نقلا عن:www.rcssmideast.org، بتاريخ: (2015/04/21).

[3]– باخوية إدريس، غريسي فاطمة الزهراء،: "**دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي**"، مداخلة في ايطار ملتقى دولي بعنوان: دور الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد ، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، (28 /29 أفريل، 2014)، ص. 03.

الجدول رقم 01: بطاقة فنية "دول الساحل الإفريقي سنة 2006"

الدولة	السكان (مليون نسمة)	المساحة (كلم^2)
ساحل العاج	12,3	274,000
جزر الرأس الأخضر	0,43	4,030
تشاد	8,7	1,284.000
غامبيا	1,4	11,295
غينيا بيساو	1,3	36,125
مالي	11	1,240.190
موريتانيا	2,7	1,025.520
النيجر	10,4	1,267.000
السنغال	9,7	196,722
Cliss	57,93	5,664.007

المصدر: ظريف الشاكر، **المرجع السابق**، ص. 19.

المناخ: ويعتبر معيار المناخ أساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية، فعندما يحل فصل الصيف في الجزء الشمالي للكرة الأرضية، تكون

المنطقة الساحلية أكثر تأثرا بالمنطقة الإستوائية الوطنية لأواسط إفريقيا، حيث تبلغ نسبة تساقط المطر ذروتها في شهر أوت.

ويعتبر مناخ منطقة الساحل حار كنتيجة للأراضي القاحلة التي يشملها مع اختلافات موسمية قوية في هطول الأمطار، ودرجات الحرارة، حيث تتلقى هذه المنطقة حوالي 200-600 مم (في 2006) في السنة من مياه الأمطار التي تسقط معظمها في جانفي وماي إلى جويلية وسبتمبر بفصل موسم الرياح الموسمية المسماة الهارماتون التي تميز المنطقة في هذه الأشهر من السنة.

وعموما فهطول الأمطار يكون أعلى منه في الجنوب، ويتميز تساقط المطر بتباين كبير[1].

طبيعة المجتمع بالمنطقة: ما يميز المنطقة هو تعدد الإثنيات والعرقيات فيه بما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل عديدة فنجد:

- ✓ في مالي: البامبارا، السونغاي، بولس، الكاتوري، التوارق.
- ✓ في النيجر: الهوس، الجرما، السونغاي، بولس، كاتوري، توارق، العرب.
- ✓ في التشاد: العرب السودانيون، البافيتري، ماساليت، تاما، كاتوري، هيوم ... إلخ.

[1]- ظريف شاكر، **المرجع السابق**، ص. ص .41، 42.

كل هذا التعدد والتنوع في الإثنيات بل يشمل حتى الجانب الديني مسلمين مسيحيين، وبالتالي فهناك تنوع اثني، ديني وعرقي[1].

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

تكتسي منطقة الساحل أهمية كبيرة، حيث تتميز بموقعها الهام الذي يسيطر على أهم الطرق التجارية في القارة، هذا إلى جانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية ومعدنية.وتوجد بالمنطقةثروات طبيعية هائلة مثل: الماس، والنحاس وكذلك اليوران، كما لها مخزون من الزنك والرخام والحديد والذهب يوم والكوبالت، كل هذه الثروات تستخدم في الصناعات الثقيلة.

ومن خامات الحديد في موريتانيا يقدر بـ 100 مليون طن، إضافة إلى النحاس ويقدر الاحتياطي بـ 27,3 مليون طن من النحاس عالي الجودة، ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجربـ 280 ألف طن،كما تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرةفيعتبر نهر النيجرمن أهم أنهار إفريقيا بعد النيل الذي يبلغ طوله نحو 1460 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع، وكذا نهر السنغال وهذا ما جعلها منطقة نزاع[2].

كما توفرت دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي خاصة في النيجر، السودان والتشاد.فالنيجر تحتل المرتبة الأولى في الصادرات

[1]– بورعة علي جهاد، "**الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة"أمنية**"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،(2014)، نقلا عن: www.maspolitiques.com .بتاريخ:(19-4-2015)

[2]– المركز الديمقراطي العربي، "**تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري**"، 2013، نقلا عن:http://democraticac de/0/03FP%بتاريخ: 2015/04/24.

إذ أصبح النفط يساهم بما نسبته 90% من الدخل القومي النيجيري، فهو الثروة الرئيسية التي يعتمد عليها، وتتمركز مناطق إنتاجه في (بورت هاركوت) وفي دلتا النيجر، إذ تبلغ عدد الحقول النفطية فيها (606) حقل نفطي وفي أهم دولة نفطية في الساحل الإفريقي[1].

أما عن البترول في السودان فهو مصدر قوة لهذه المنطقة، فالاحتياطي المتوقع لحد الآن هو أربع مليارات برميل على الأكثر، مما ساهم في ظهور إمكانية تصدير النفط والاستثمارات المرتبطة به ما جعلها منطقة يطمع فيها الكثير[2].

أما عن التشاد فقد تحول النفط فيها إلى مصدر الدخل الأول في الصادرات التشادية قبل القطن والمحصولات الزراعية، فقد بدأ الإنتاج في التشاد جويلية 2003 من حوض دوباDoba في جنوب البلاد، وفي 2004 حقق التشاد 67,5 مليار فرنك بما يعادل 103 مليون أورو بإنتاج يقدر بـ 200 ألف برميل بالرغم من أنه يعتبر ضعيفا بالمقارنة بنيجيريا.

فالدولة الموريتانية أيضا تعتبر بلد ذات موقع جيوإستراتيجي متميز برا وبحرا، والتي تحتوي على أصناف عديدة من المواد المعدنية[3].

---

[1]– إياد عبد الكريم مجيد، "**سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)**"، مجلة دراسات دولية، ع 38، (د س)، ص. ص.161– 162.

[2]– عمر سلمات، "**الأزمة السودانية (1983– 2005) بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية ،2006)، ص، ص .87–88.

[3]– قلاع الضروع، **المرجع السابق**، ص. ص .44– 46.

المبحث الثاني: أسباب انتشار الجريمة في دول الساحل الإفريقي

إن افتقار سكان منطقة الساحل الافريقي لابسط متطلبات الحياة، إبتداءا من الحياة السياسية في ظل غياب نظام على أسس صحيحة وديمقراطية للشعب، إلى الحياة البسيطة من افتقادهم لأبسط الاشياء من غذاء وأمن صحي وغيرها من الأسباب في شتى المجالات، لذا تفاقمت صور الجريمة المنظمة في هذه المنطقة، مما جعلت الوضع الامني غير مستقر يسوده الخطر والخوف، وهذا ما ظهر في العديد من دول منطقة الساحل الافريقي

مما غير أوضاع هذه المنطقة وجعلها أكثر تأزما وهشاشة أكثر من غيرها وأدلة ذلك الحروب والنزاعات العنيفة مثل أزمة المالي والسودان وغيرها وظهور الأوبئة الفتاكة ما يجعل السكان يفتقدون للأمن الانساني. وهذا ما سنعرفه بالتفصيل في هذا المبحث .

المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية

تعتبر معظم الدول الإفريقية دولا فاشلة وضعيفة وأن هناك دولا على وشك الإنهيار في المنطقة، والتي لم تنتقل بعد إلى حالة من الفوضى ولكنها تبدو في طريقها إليها. وعلى هذا الأساس فأهم نقطة في تردي الوضع الأمني في الساحل الإفريقي هي تميز هذه الدول بالفشل أي أنها (دول فاشلة)*.

*– الدول الفاشلة: هي دول مفككة عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية ولا تمتلك بنية تحتية مناسبة ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية.

أن عدم الاستقرار السياسي الذي برز بوضوح بعد نهاية الحرب الباردة، إذ كانت الكثير من الأنظمة السياسية في إفريقيا تعتمد على المساعدات الأجنبية ،فظهرت هشاشة هذه الأنظمة بوضوح، وكذلكقضية التحول الديمقراطي في هذه الدولالتي أدت الى عدم نجاحها وبالتالي تفاقمت أوضاع هذه الدول مما ادت الى إلى حدوث صراعات داخلية وفراغ في السلطة أحيانا، مما شجع العديد من الجماعات للمحاولة على الاستيلاء على الحكم والثروات في هذه الدول.

سوء الإدارة والفساد والمديونية تعتبر من أهم التحديات التي تواجه مسارات التنمية للدول الإفريقية الضعيفة بالنسبة لدول الساحل على غرار كل من تشاد والنيجر، هناك ضعف في الإطار العام للدولة على مستوى الترابط الاجتماعي والاستقرار السياسي، زيادة عن تزايد خطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة[1].

قد أدى ضعف الإدارة وتأثيره على مؤسسات الدولة بما في ذلك قصور إدارة الحدود، إلى انخفاض كبير في قدرات دول منطقة الساحل على توفير خدمات أساسية بأسلوب فعال، وعلى تعزيز المشاركة السياسية الواسعة وحماية حقوق الإنسان، كما أسفر انتشار الفساد بالاقتران مع عدم قدرة الدول على توفير خدمات أساسية، من قبيل توفير خدمات فعالة في مجال حفظ النظام والأمن والعدالة، وأدت هذه الحالة إلى إضعاف بلدان الساحل بصورة متزايدة أمام انعدام الأمن الناجم عن النزاعات المسلحة والأنشطة الإرهابية والاتجار غير المشروع، وما يتصل به

[1]– إبراهيمي مريم، "**التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب مع الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**،" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص. 41.

من جريمة منظمة وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة الذي أدى إلى إضعاف سلطة الدولة لدى العديد من القطاعات الأضعف في المجتمع في بلدان منطقة الساحل، وأدى قيامها بذلك إلى الحد من فرص تحقيق التنمية[1].

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية

هناك تنوع إثني وثقافي يعود لأسباب داخلية تتلخص في طبيعة شعوب القارة وأخرى خارجية تعود بالأساس إلى الاستعمار الأجنبي الذي تعرضت له المنطقة خلال القرنين الماضيين، فرسم الحدود الموجودة الدولية للكثير من دول القارة حاليا كان لاعتبارات إستراتيجية مرتبطة بالنظام الدولي في تلك الفترة وليس بواقع دول القارة وتاريخها، مما أدى إلى العديد من النزاعات الحدودية والصراعات الداخلية في الدول الإفريقية على غرار قضية الطوارق والأحداث الدامية التي شهدتها منطقة البحيرات الكبرى[2].

الهجرة السرية: تعد من أكثر الأسباب المؤدية إلى الجريمة المنظمة. إن منطقة الساحل ورغم كبر مساحتها وتعقد مسالكها وصعوبة تضاريسها الجغرافية، إلا أنه وفي بداية الألفية الجديدة عرفت تزايدا معتبرا للمهاجرين السريين، فبعد أن كان الأمر لا يتعدى 200 مهاجر سري في السنة خلال منتصف التسعينات من القرن الماضي، أصبحت الإحصائيات

[1]– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن حالة منطقة الساحل، **المرجع السابق**، ص. 02.

[2]– كاهي مبروك، **منطقة الساحل الإفريقي صراعات قديمة وتحديات جديدة**. نقلا عن: www.academia. بتاريخ:(12-4-2014).

الأخيرة الصادرة عن الأجهزة الرسمية الجزائرية بأكثر من خمسة آلاف مهاجر سري كلهم يعبرون منطقة الساحل الإفريقي ومن مختلف الجنسيات، أي أكثر من 45 جنسية، بحيث يمكن القول أن معظم أو جل مهاجري القارة الإفريقية يعبرون منطقة الساحل الإفريقي في رحلة تمتد من شهر إلى عدة سنوات. إن ظاهرة الهجرة السرية في منطقة الساحل أصبحت تعبيرا عن مأساة القارة، إذ أصبحت هذه المنطقة تختصر كامل مكونات القارة، فالهجرة السرية إذ كانت قد أجبت طرق التجارة الصحراوية القديمة فإن مخاطرها لا يمكن تجاهلها، فإضافة إلى نقل الأمراض والأوبئة الخطيرة فإن الهجرة تؤثر على النسيج الاجتماعي لسكان المنطقة، ويحدث كوارث عديدة، كما أن تسلل أفراد هذه الجماعات يثير ريبة الأجهزة الحكومية في استعمالهم لنقل الممنوعات (المخدرات، وحتى تهريب الأسلحة)[1].

المرض: تواجه منطقة الساحل حالات تفشي كبرى ومتكررة لأمراض معدية من قبال التهاب السحايا وشلل الأطفال والكوليرا، تشكل تحديات كبيرة لنظم الرعاية الصحية الضعيفة، ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال نهج إقليمي طويل الأمد يتوخي بناء القدرة على الصمود، وهذا يكون دافع إلى اللجوء إلى الجريمة المنظمة جراء غياب الأمن الصحي وتأزم الحالة النفسية لدى الأفراد والسكان.

النمو السكاني: وتعيل منطقة الساحل على الرغم من إنتاجيتها الضئيلة حوالي 150 مليون شخص، وإذا استمرت معدلات النمو السكاني الحالية فمن المرجح أن يتضخم عدد

[1]– **المكان نفسه.**

سكانها في السنوات الـ 25 القادمة ليبلغ قرابة ربع مليون شخص، والواضح أن سبل المعيشة التقليدية وحدها لن تكون كافية ويستلزم إحداث تحول هام في جميع أنحاء المنطقة، ولن يؤدي اجتماع النقص المزمن في الاستثمار في قطاعي الزراعة والطاقة، مع عدم فعالية نظم الحماية الاجتماعية، وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل: التغذية والتعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، وبالتالي يلجأ البعض بتدهور حالته الاجتماعية إلى الجريمة المنظمة بأنواعها لكسب أكثر وضمان معيشة أحسن كالاتجار بالبشر وبالأسلحة وبالمخدرات.

الجوع والفقر والحرمان هما أيضا من الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال في المنطقة إلى الارتباط بالجماعات المسلحة، كما يتبين من تقارير تفيد بقيام جماعات مسلحة ناشطة في مالي بعمليات تجنيد الأطفال عبر الحدود من بوركينافاسو والنيجر، كما يعاني نحو 11,3 مليون شخص في منطقة حزام الساحل من انعدام الأمن الغذائي، كما يوجد أكثر من 1,4 مليون طفل معرضون لمخاطرسوء التغذية الحاد[1]. وفي هذا الصدد يمكن إبراز هذا المخطط البسيط المفسر للهجرة غير الشرعية المؤدية إلى انتشار الجريمة المنظمة (اتجار بالمخدرات، اتجار بالأسلحة والإرهاب)، فهي تعد سبب من الأسباب الاجتماعية نظرا لظروف قاسية مؤدية لتفاقمها وانتشارها مخلفة تهديدات خطيرة[2].

[1]–تقرير الامين العام عن الحالة في منطقة الساحل، **المرجع السابق** .ص.ص.5,6.

[2]–تقرير ازمة الساحل 20 سبتمبر 2013 ،ص.01، نقلا عن :www.micad.gov.ea بتاريخ : 20-04-2015

الشكل رقم 02: الهجرة كسبب إجتماعي مؤدي إلى الجريمة المنظمة

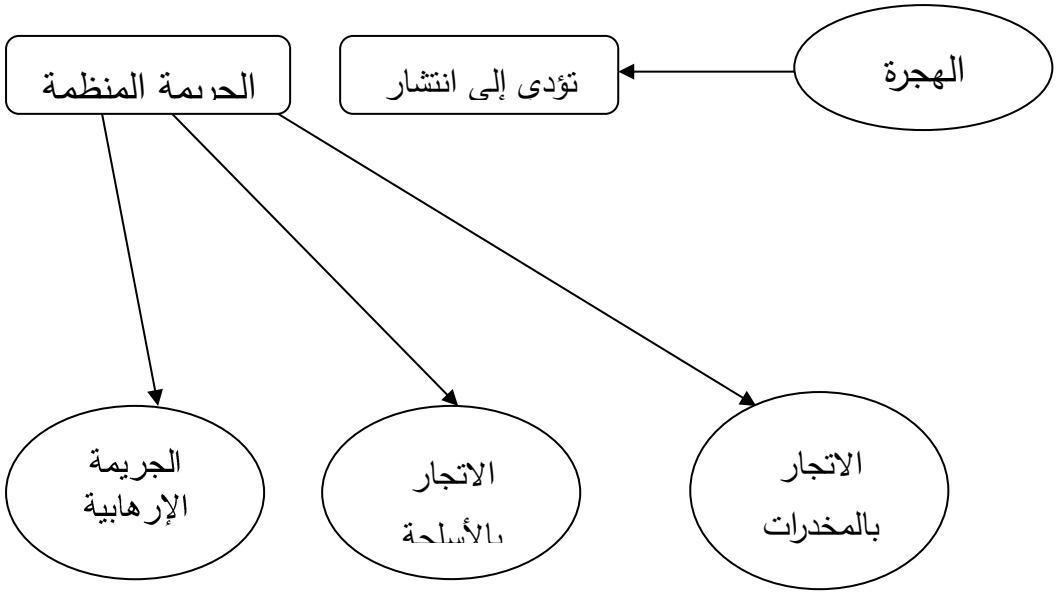

المصدر: ساسي جمال، "**مصادر التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط،**" مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، (أفريل 2008)، ص. 05.

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية

تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية وكذا الإحصائيات السنوية لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي تصنف في مجملها ضمن قائمة الدول الأقل نموا إلى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة،لذلك يكمن القول بان هناك عجز اقتصادي مهم تعاني منه دول المنطقة هو راجع لعدة أسباب أهمها:[1]

[1]-مريم براهيمي، **المرجع السابق**.ص.40.

الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة باعتبارها تقع ضمن منطقة الصحراء التي تتميز بالجفاف والحرارة.

ضعف تأهيل اليد العاملة الإفريقية وهجرة الأدمغة، حيث تسجل نسب عالية سنويا، ويرجع السبب لبحث المتعلمين عن ظروف حياة أفضل.

الفساد السياسي والاقتصادي الذي يؤدي إلى نتيجتين مهمتين: نهب الثروات والأموال، وكذا كبح محاولات التغيير والإصلاح الاقتصادي إن وجدت.

التدخل الأجنبي لاستغلال ثروات المنطقة في ظل الفوضى المدارية والعجز الأمني والسياسي الذي تعيشه هذه الدول معضلة التنمية المحلية، فغياب التنمية الحقيقية عن هذه المناطق بسبب قلة الموارد وضعف الدولة.

وتعاني دول الساحل من مشاكل اقتصادية متعددة منها ضعف الناتج المحلي الإحصائي للدول، فعلى سبيل المثال وحسب تقديرات وإحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2009 فإن الناتج المحلي الإجمالي لدولة التشاد قدر بـ 8,914 مليون دولار، السودان قبل الانفصال في السنة بـ 68,530 مليون دولار والسنغال باعتبارها دولة تماس ولها الانتماء للصحراء الكبرى للساحل 13,333 مليون دولار ونيجيريا ولأنها أول دولة منتجة للنفط في إفريقيا يقدر بـ 222,867 مليون دولار، ويعد ضعف الآداء الديمقراطي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة

التي تعاني منها دول المنطقة خاصة الجفاف من العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في دول الساحل الإفريقي وجعل دول الأقل نموا في العالم بل إن دولة كالنيجر تعتبر من الدول التي يعيش أغلبية مواطنيها تحت خط الفقر، غير أن اكتشاف النفط وبعض المعادن الثمينة كاليورانيوم في الساحل الإفريقي أثرت سلبا على تفعيل عجلة التنمية لدول المنطقة أما القطاع الزراعي: فنظرا للطبيعة الجغرافية القاسية تواجه دول المنطقة مشاكل اقتصادية فمثلا تواجه المالي أخطارا في الإنتاج الزراعي كمخاطر التصحر سببه قلة الأمطار التي تصل دون المتوسط ،اما مشكلة الجفاف: ففي النيجر واجه قرابة 2,5 مليون شخص مجاعة قاسية نتيجة الجفاف وهجوم الجراد على المحاصيل الزراعية سنة 2005، أما فيما يتعلق بدولة موريتانيا لا يزال النشاط الزراعي التقليدي يمثل أهم النشاطات الاقتصادية التي تستوعب شريحة عريضة من السكان المحليين، إذ تتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع حوالي 53 بالمائة من اليد العاملة، إلا أنه كان هذا القطاع الأكثر تضررا بظروف الجفاف المناخية الصحراوية الحارة، فضعف التنمية مع تفشي الفقر في المنطقة أثر بشكل كبير على الاقتصاد في الساحل ومع ارتفاع نسبة الفقر زاد التأثير أكثر، فاستنادا للمؤتمر العالمي للمياه، فإن حوالي 75 بالمائة من هذه المدن في العالم الثالث تستطع الحصول على إمدادات كافية من مياه،ولكنهذه النسبة لا تتجاوز 20 بالمائة فيما يتعلق بسكان الريف وهو ما حاصل بالإسقاط على دول الساحل الإفريقي.[1]

[1]-قلاع الضروس، **المرجع السابق**، ص.44.

المبحث الثالث: أشكال الجريمة المنظمةفي دول الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الإرهاب في الساحل الإفريقي

يعد الإرهاب جريمة من أشنع جرائم هذا العصر وأكثرها وحشية ويقوم على تدمير الممتلكات العامة والخاصة وترويع الآمنين ولا يقدر حقوق الإنسان، وقد زادت حدة هذه الظاهرة منذ مطلع التسعينات مع تنامي حركية العولمة والثورة التكنولوجية والاتصالية وتقلص الحدود بين الدول[1].

وقد عكست الأحداث الإرهابية الأخيرة جانب من الإصرار على العمل رغم علمها بكثافة وشراسة ما تواجهه[2].

فالجريمة الإرهابية هي أي جريمة أوشروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها[3].

وقد شغل الإرهاب الدولي العالم ودول عديدة ومنها دول الساحل. تعددت قواعد الإرهابية ونذكر منها بعض التي استفحلت على منطقة الساحل:

من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

---

[1]– بشكيط خالد **المرجع سابق**، ص .98.

[2]– محمد مؤنس محي الدين، **تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب وتطوير أساليبها**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص. 17.

[3]– رائد قاسم، **المرجع السابق**، ص. 54.

صعدت الظاهرة الإرهابية في إفريقيا بشكل واضح مع تسعينات القرن الماضي مع بداية اختراق القاعدة لمناطق في إفريقيا، وتحديدا في السودان أين أقام أسامة بن لادن لفترة هناك، ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال بين 1993 القادمة من إقليم "أوغادين"، وبعدها الجزائر بعد توقيف مسار الانتخابي وصولا إلى تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا.

وعلى هذا فإن ما يجري في الساحل الإفريقي هو امتداد طبيعي لمفهوم الظاهرة الإرهابية في العالم، لكن ونظرا لتضاريس المنطقة الوعرة، فإن الجماعات التي تنقل نقاط بين نشاطها تتفادى الدخول في أي مواجهات مسلحة من أي طرف لأنها ترى أن مهمتها تكمن في اعتماد أسلوب الاختطاف وتلقي الفدية مقابلها لإطالة عمر الإرهاب في جهات عديدةبما فيها الساحل الإفريقي،أما عن طبيعة التنظيمات الموجودة في الساحل الإفريقي"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وهي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPS التي تعد بدورها الفيصل المنشق سنة 1998 عن الجماعة الإسلامية المسلحة GIA، وقد تميز نشاط تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ البداية بتوسيع نشاطه نحوالصحراء وتركيز عملياته ضد قوات الأمن واستهداف المصالح الأجنبية في الجزائر، وخاصة بعد اعتلاء "عبد المالك دروكدال" المكنى "أبو مصعب عبد الودود" إمارة التنظيم، وهو ما يمثل أولى بوادر ارتباطه بالقاعدة التي تعود إلى أعوام 2003/2002م.

وبتاريخ 2007/01/24 أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتماءه للقاعدة التي كانت تطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والساحل والتنسيق فيما بينهم، ولقد تمكنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي يتراوح عدد عناصرها ما بين 200 و 300 عنصر من فرض نفسها رقما فاعلا في المعادلة الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، فقد أسست العديد من الكتائب التي أقامت علاقات وطيدة مع تجار السلاح والمخدرات وتهريب السجائر في الساحل بالإضافة إلى أعمال الخطف وشراء الأسلحة وتقديم الرشاوي لمصالح حكومية في دول الساحل الإفريقي[1].

تشير التقارير إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب يحاول الانتشار والتوسع في منطقة الصحراء والساحل الإفريقي، انطلاقا من قواعد التدريب التي يقيمها لتدريب الشبكات الإرهابية المحلية، حيث تم اكتشاف قاعدة تدريبية في ليبيا سنة 2007، كما يشير الخبراء إلى أنها تحاول إقامة قواعد تدريب في نيجيريا. حيث قامت قوات الأمن النيجيرية بتوقيف خمسنيجيريين تلقوا التدريب من طرف الجماعة في سنة 2007 في الجزائر، كما أن هناك تقارير صدرت سنة 2009، تؤكد على أن الجماعة قد أرسلت رسائل للجماعات الإسلامية في شمال نيجيريا ومن المحتمل أن تكون قد قدمت لهم الدعم والتدريب[2].

[1]– بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص .ص. 100–101.

[2]– مريم إبراهيمي، **المرجع السابق**.ص.150.

وعليه فقد تعددت الحركات الإرهابية بإفريقيا، وإضافة للحركات الآنفة الذكر نجد أيضا، حركة الشباب المجاهدين بالصومال، والجماعة الإسلامية بليبيا، السلفية بموريتانيا وغيرها، ما يعني أن إفريقيا ككل تعتبر كتربة خصبة لنمو أي فكر جهادي متعصب نظرا للبيئة غير المستقرة في هذه القارة التي تعاني الفقر وفساد الأنظمة، بمعنى أزمة الدولة وأزمة الهوية وغياب التجانس والمشاريع التنموية، ما يجعل الكثيرين يبحثون عن الربح بأقصر الطرق،فإن الحوادث الإرهابية الأخيرة رسمت المزيد من الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي، فأصبح للساحل خصوصيته لكونه منطقة ممتدة يمكنها أن تشكل مأوى للإرهابيين الفارين من أفغانستان والعراق، فقد تمكن العديد من الشبكات والتنظيمات الإرهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وفشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الآمن كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع التوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل مساحة الساحل الإفريقي وهشاشة حدوده وعدم قدرة الدول على مراقبتها ساهم إلى حد كبير في تواجه الإرهابيين في المنطقة وسهولة تنقلهم عبر الإقليم الساحل الصحراوي.[1]

ولقد عرفت المنطقة الساحل الإفريقي تزايدا خطيرا لنشاط الجريمة المنظمة، هذا النشاط يختلف ويتنوع بتخصص كل منظمة إجرامية، وتأتي المخدرات في المرتبة الأولى المصدر:

[1]–فكيري شهرزاد،"**ختو فايزة. الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات التماثلية في الساحل الافريقي**""، مداخلة مقدمة في ايطار ملتقى دولي بعنوان : دور الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد جامعة تبسة، (29/28 أفريل ،2014).ص.3.

شكل رقم: 03 منحنى يمثل تنامي ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي

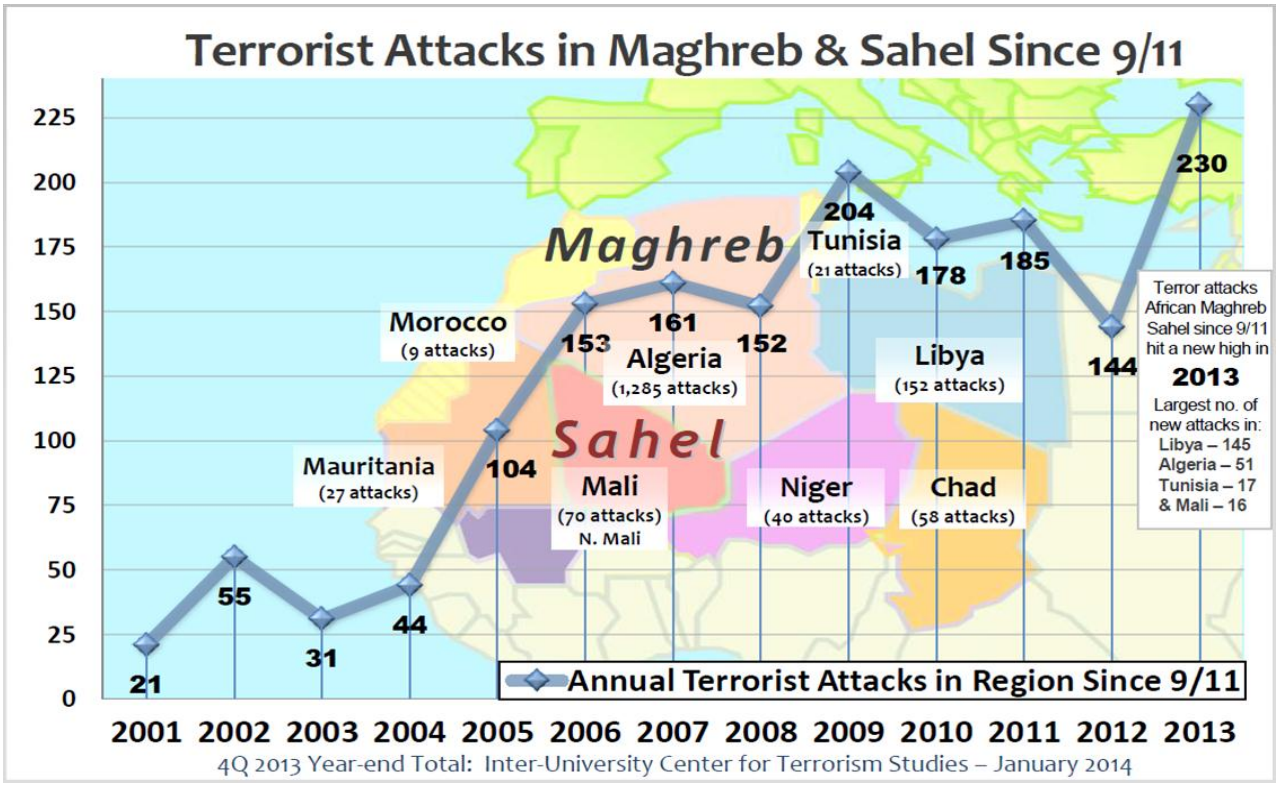

Younah Alexander,"northAfrica& the Sahel in 2012 : Global reach&implications inter university center for terrorismstudies", (february2013).p.3.

المطلب الثاني: تجارة المخدرات

يعتبر مجال الاتجار غير الشرعي بالمخدرات القطاع الأقدم والأكثر في نشاط الإجرام المنظم، ويعد من المصادر الأساسية للأرباح التي تجنيها العصابات الإجرامية[1].

لقد أظهرت إفريقيا عجزا أمنيا في محاربتها لجميع أشكال الجريمة المنظمة الدولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ثانية في مدى جاهزية وأولويات الدول الإفريقية في محاربة تلك التهديدات الأمنية، وهو ما يعني حالة تقصير أمني سواء كانت على المستوى الثنائي أو الجهوي والإقليمي وحتى الدولي،إضافة إلى جملة المشاكل الأمنية الأخرى التي تعاني منها الدول الإفريقية، بشكل عام والتي تظهر عبر جملة ضعف الآداء السياسي وغيرها، وقد أورد "ميش جيني" في هذا الصدد: "خلال الأعوام الأربعة الماضية أو نحوها، أصبح غرب إفريقيا، هذه المنطقة الضخمة القرية لتوزيع الكوكايين، ونحن نتحدث عن زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة الذي من شأنه أن يؤدي إذا لم يتم ضبطه إلى آلاف القتلى"، فوجود شبكات محلية للمتاجرة بالمخدرات منتشرة على المستوى الإقليمي لنيجيرياوغانا، على شاكلة موزعين (DEALERS) محليين يقومون بشراء الكوكايين ثم بيعها (حوالي مئات الكيلوغرامات)، وبعدها

[1]– نبيل بويبة،"**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**"، جامعة الدول العربية المنظمة العربية، للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص. 81.

يقومون ببيعها في الأسواق المحلية والإقليمية، لتصل إلى مناطق من إفريقيا الجنوبية وصعودا نحو أوروبا مرورا من منطقة الشمال الإفريقي[1].

فقد تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو مجتمع إنساني من آثارها، فحسب منظمة الأمم المتحدة لسنة 2000 فإن تجارة المخدرات تمثل نسبة 80% من التجارة العالمية وعلاج المدمنين سنويا يقدر بـ 120 مليار دولار[2].

وفي إفريقيا حسب تقرير نشر عام 2005 من طرف مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة يتراوح حجم المعاملات السنوي للتجارة الدولية ما بين 300 إلى 400 مليار دولار سنة 2005 وحدها، وتعتبر إفريقيا الغربية والشمالية منطقة عبور للمخدرات بكافة أنواعها، كما تضاعف استهلاك الكوكايين بسبع مرات خلال عشر سنوات في هذه المنطقة حسب أرقام 2009، إن دول الساحل الإفريقي تشهد تنامي خطير لظاهرة تجارة المخدرات والتي تعرف نموا وتفاقما سريعا خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهروين، الكوكايين، ولكراك من أمريكا اللاتينية إلى غرب إفريقيا ثم الساحل الإفريقي والمغرب العربي فأوروبا.إن هاته السموم التي مصدرها بلدان أمريكا اللاتينية ودولة المغرب قد حولت الساحل الإفريقي إلى منطقة عبور والطريق المركزي للتهريب هو موريتانيا،

[1]– أحمد ابصير، **المرجع السابق**، ص. ص 91. 95.

[2]– بسمة عولمي، "**جريمة تبييض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها**"، جريدة الشعب، العدد 1429، (فيفري 2008)، ص. ص .11. 22.

النيجر، والتشاد،ودارفور، ويتم تأمينها باستعمال القوة المسلحة من طرف الإرهابيين، حيث يهرب ما لا يقل عن 50 طن من الهروين سنويا من أمريكا اللاتينية نحو دول الساحل[1].

وحسب الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة فقد قدرت كمية المحجوزات من مخدر الكوكايين في دول الساحل الإفريقي ودول غرب إفريقيا بين 1998 و2003 بحوالي 06 طن، وفي سنة 2004 بحوالي 2,5 طن، وفي سنة 2007 أكثر من 5,8 طن. وفي سنة 2010 أكثرمن 8,2 طن، وهو ما يبرر تضاعف كمية المخدرات المحجوزة في المنطقة والقادمة من دول أمريكا اللاتينية في سنوات قليلة. ومن بين هاته المحجوزات ضبطت مصالح الأمن والجيش الماليين في سنة 2010 ما مجموعه 1,4 طن من مخدر الكوكايين. وتمثل الأرباح التي تجنيها عصابات تهريب الكوكايين عنصر جذب خطير جدا للمهددين والخارجين عن القانون في دول الساحل.

إن ما يجعل الساحل الإفريقي منطقة عبور للمخدرات مع إمكانية تحولها إلى الاستهلاك هو قربها من منطقتين:

الأولى: تعتبر مصدر إنتاج وهي دولة المغرب التي تجني من إيرادات تجارة المخدرات ما قيمته 13 مليار دولار سنويا، أي أنها تعادل مرتين مداخيلها من السياحة، بالإضافة إلى تساهله مع المهربين والتوجه لدول الساحل لتوزيع منتوجه بعد تشديد المراقبة على منافذ مروره

[1]– إلياس بوكراع، "**الساحل منطقة عبور للإرهاب والجرائم المتعددة**"، جريدة الشعب، العدد 15315، (أكتوبر 2010)، ص. 05.

إلى أوروبا أما.الثانية: هي دول غرب إفريقيا التي تمثلمحطة إنزال وتوزيعوالتي لا تخضع مداخيلها للمراقبة نظرا لنق الإمكانيات لذلك، وفي هذا الإطار نجد أن الصحراء الموريتانية والمالية أصبحت مضمارا لنزول طائرات صغيرة الحجم محملة بأطنان من الكوكايين[1].

أكدت التقارير الصادرة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمكافحة بيع وترويج المخدرات، حيث تحدثت عن وجود تعاون بين القاعدة والقوات الثورية المسلحة الكولومبية المتخصصة في لإنتاج الكوكايين، ومنظمة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا التي تشهد سيطرة من قبل الجماعات الإرهابية أصبحت مركزا لعبور الكوكايين إلى دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، ومنه إلى باقي الدول الأوروبية والآسيوية، إسرائيل، وبحسب التقارير فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يتقاضى على كل كلغ من المخدرات مبلغ 2000 دولار أمريكي.فالأرقام والإحصائيات جد مرعبة، سنويا يتم تهريب 240 طن من الكوكايين و820 مليون طن من الهيروين عبر الساحل الإفريقي، إذا فالقضية هي مصالح بارونات المخدرات يتكفلون بتوفير الدعم المالي وتقديم الوسائل التكنولوجية اللازمة، على أن يقوم مقاتليالقاعدة وعناصرها بتأمين ونقل وشحن المخدرات بمختلف أنواعها (الكوكايين، العنب الهندي، الهيروين والكراكو غيرها...)[2].

[1]– بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص.94.

[2]– جريدة التحرير، "**دعم التمويل والخطف، والاتجار بالسلاح والبشر جرائم بالساحل تحتاج لدراسة**،" (الاثنين 06 أكتوبر 2014).ص.25.

شكل رقم 04: تبين طرق التهريب في منطقة الساحل الافريقي.

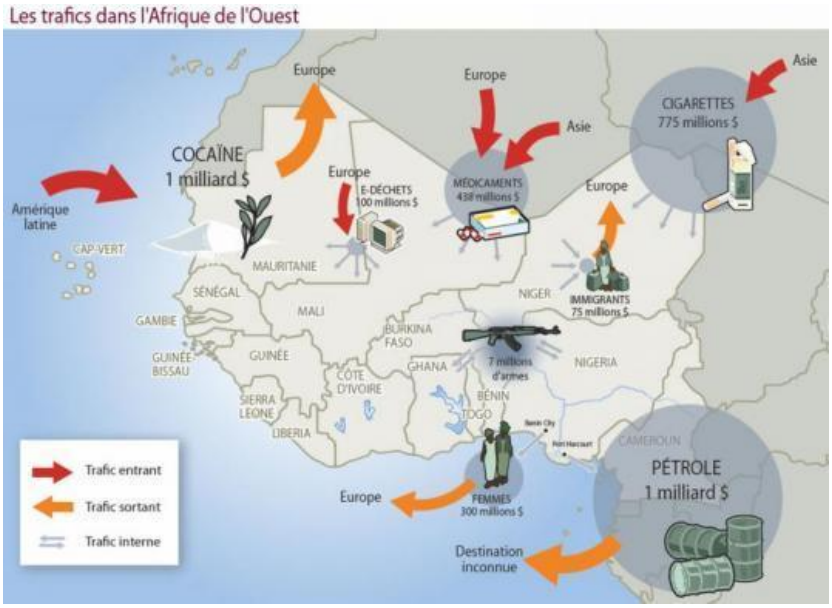

المصدر: بوريب خديجة، **المرجع السابق**.ص.09.

المطلب الثالث: الاتجار بالأسلحة

يعتبر الاتجار بالأسلحة الصغيرة غير المشروعة في إفريقيا أمرا مبهما، ولكنه في نفس الوقت ديناميكي حيث تعتبر إفريقيا من أكثر الدول المستقبلة للأسلحة الصغيرة في العالم، وهو ما وضحه تقرير مسلح الأسلحة الصغيرة الذي قدر حجم هذه التجارة بواحد مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل من 10 إلى 20 بالمائة من حجم التجارة العالمية، لذا تعد هذه التجارة من أكبر العراقيل المواجهة للتنمية في الدول الإفريقية وعلى كل المستويات

كشفت مجلة الأسلحة الصغيرة سنة 2003 عن تقديرات بوجود أقل من 30 مليون قطعة سلاح في إفريقيا جنوب الصحراء، قد يبدو هذا العدد قليلا نوعا ما مقارنة بالرقم الذي تسجله الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 300 مليون وأوروبا ما يقارب 84 مليون، غير أن آثاره كانت وخيمة وأشد تأثيرا في الدول الإفريقية، حيث ساهمت في زيادة الاستقرار السياسي والنزاع المسلح، بالإضافة إلى إعاقة التنمية الاقتصادية وتمكين الجماعات الإجرامية وتفويض المجتمعات، ولعل من أهم العوامل التي شجعت تجارة الأسلحة في هذه المنطقة بالذات:[1]

- ✓ تراخي الرقابة على صادرات الأسلحة في البلدان الموردة.
- ✓ الأعذار والتمويل المقدم من قبل الحلفاء دون الإقليميين، حيث سهلت بوركينافاسو على سبيل المثال تسليم الأسلحة ليبيريا، وذلك بالرغم من الخطر المفروض على الأسلحة من طرف الأمم المتحدة ومهربي الأسلحة غير القوميين.
- ✓ قدرة المشترين على استخدام الأموال المختلسة، أو التبادل الممتلكات وقيمتها كالماس أو الأخشاب أو الأسلحة

يعد المتمردون والجماعات مسلحة مصدرا رئيسيا للأسلحة الصغيرة غير المشروعة في إفريقيا، فوفقا لمحققي الأمم المتحدة تقوم الميليشيات الصومالية المنظمة ببيع وشراء الأسلحة من بعضها البعض في السوق السوداء أو السوق الرمادية التي يتجاوز فيها سماسرة الأسلحة

[1]-بوريب خديجة، مداخلة بعنوان: **"اثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية وفعالية دبلوماسيتها الامنية في منطقة الساحل الافريقي"**، مداخلة مقدمة في ايطار الملتقى الدولي بعنوان: دور الجزائر المحددات و الابعاد ،جامعة تبسة قسم العلوم السياسية،(28/ 29 ،2014)، ص.ص.08- 09.

التوجيهات الدولية والمبادئ أو التشريعات الدولية لتوريد الأسلحة إلى الحكومات والجماعات المسلحة كما هو الحال في ليبيريا، وتشير إحصائيات 2006 أن الولايات المتحدة الأمريكية فقط قد نقلت أكثر من 8,5 مليون دولار أمريكي من الأسلحة الصغيرة إلى البلدان الإفريقية.فقد أوضحت العديد من الدراسات بأن الاتجار الصغير والمعروف أيضا باسم تجارة النمل The* Anttrade كما هو الحال في دول الساحل الإفريقي، ومنذ عام 2004 أصبحت إفريقيا الغربية قاعدة مهمة لتجارة الكوكايين وتخزينه وتوزيعه، وهي تؤمن سوقا أوروبية ما بين ثمن وربع استهلاكها ما معدله 21 طنا من أثل 129 طنا في العام 2009[1].

منذ القديم كان هنالك تخوف من المشكلة الأمنية التي تطرحها صورة المتاجرة وتهريب الأسلحة وتداولها بطريقة غير شرعية في منطقة غرب إفريقيا وصولا إلى منطقة الساحل، وأما عن محاور تهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي فتتم عبر حدود الدول التالية:[2]

- من النيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر.
- من غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون.
- من القرن الإفريقي نحو التشاد ومن التشاد نحو المناطق الأخرى.

*– تعرف تجارة النمل بأنها: "عملية يتم فيها شراء الأسلحة بشكل قانوني في بلد واحد، ويعاد بيعها بطريقة غير شرعية في بلدان أخرى عبر دفعات صغيرة وأحيانا في وقت واحد، وذلك لكونها خفيفة صغيرة، وسهلة النقل ونظائرها سهلة التهريب عبر الحدود".

[1]- بوريب خديجة، **المرجع السابق**.ص.9.

[2]- ابصير احمد، **المرجع السابق**.ص.107.

فالمتاجرة وتهريب الأسلحة هو تجسيد لتهديد أمني للمستويات والأبعاد نفسها التي تهددها عمليات المتاجرة في المخدرات، وبالتالي تتفاقم الحروب وتتزايد النزاعات وقالت في هذا الصدد ميري بيترسون: "من دون شك نحن نعلم أنه أينما وجدت الأسلحة وسوف يكون هناك نزاع"[1].

وتعتبر دول التشاد ومالي والنيجر مصدرا للأسلحة المسوقة من طرف شبكات متخصصة في المتاجرة بالأسلحة في الجزائر، وهي أسلحة قديمة مصدرها الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة، والتي تتخصص من مخزونها إما المستعمل أو من الجيل القديم ببيعها للمعارضة المسلحة والميليشيات بدول الساحل إلى درجة أصبحت الأسلحة يتلك الدول تباع جهازا في النهار[2].

[1]- Mamadou Aliou Barry، **Guerre et trafics d'armes en Afrique, Approche Géostratégique**, Paris: l'hormattan, 2006, p 45.

[2]– نبيل بوبية، **المرجع السابق**، ص.86.

و نستخلص مما سبق: باعتبار منطقة الساحل الافريقي منطقة لها اهمية استراتيجية هامة نظرا لثرواتها المتعددة من نفط وغاز وثروات معدنية اخرى إلا انها لا تخلو من المشاكل تعود لاسباب عديدة و هذا مازاد في ظهور اكثر للجريمة نظرا للاوضاع المتردية التي يعيشها سكان المنطقة من انعدام لمتطلبات الحياة من غذاء وأمن صحي وبيئي ومشاكل اقتصادية وضعف في الناتج المحلي لها وضعف الاداء الديمقراطي خاصة وابسط الأمور العيش لذابرزت ظاهرة الهجرة كسبب اجتماعي أساسي بصورة سريعة، كونه يمس حدودها مع الدول وبذلك انتشرت العديد من صور الجريمة بها وخاصة في الدول المتضررة من الحروب والنزاعات العنيفة، ونظرا لتتعدد الاثني بها هذا ما ساعد في تفاقم الوضع الأمني، أدى الى ظهور قاعدات ارهابية خطيرة وعنيفة على حدودها .

الفصل الثالث: آليات التعامل مع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي

إن تفاقم الوضع بمنطقة الساحل الافريقي وتازم المنطقة بانتشار الجريمة المنظمة بجميع اشكالها من تجارة للمخدرات وتهريب للاسلحة عبر الحدود واستفحال الجريمة الارهابية ادى بها الى تدخلات اجنبية كثيرة بغرض بعث الامن والاستقرا في هذه المنطقة المملوءة بالكوارث والحروب والنزاعات العنيفة التي يصعب التحكم فيها جراء ضعف الدولة وهشاشة النظام بها و الحياة الاجتماعية الصعبة التي يعيشها سكان المنطقة فكانت التدخلات شاملة لجميع المستويات الدولية منها والاقليمية والمحلية وكان الدور البارز على المستوى الدولي التدخل الامريكي الذي صاغ العديد من الاتفاقيات و المبادرات المعروفة فاستخدم العديد من الاليات العسكرية و شبه العسكرية وطبعا كان التدخل لاغراض تحقيق المصلحة وليس بهدف بعث الأمن والاستقرار كما هو شائع وبالتالي فمن بين المبادرات نجد ،مبادرة بان التي تستهدف الارهابيين في هذه المنطقة وقيادة الافريكوم وهو شن حرب على الإرهاب والتواجد العسكري في المنطقة وكذا القضاء على الجرائم المتعددة كما لعب الانتربول على المستوى الدولي دورا بارزا ايضا باعتباره المنظمة الدولية للشرطة الجنائية و كذا الدور الفرنسي، أما على الصعيد الاقليمي نجد دور الجزائر ومبادراتها في قضية الطوارق بكون حدودها مع حدود دول الساحل كما نجد ايضا ادوار اقليمية اخرى للاتحاد الافريقي والجامعة العربية وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الاخير الذي يضم اليات التي تحاول القضاء و معلجة الوضع المتزم بمنطقة الساحل الافريقي .

المبحث الأول: على المستوى الدولي

سعت الدول لتكثيف جهودها في ظل التعاون والوقوف معا للتصدي لمختلف الجرائم الواقفة على الساحل الإفريقي ومن بينها:

المطلب الأول: الدور الأمريكي في مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل

سعت الولايات المتحدة في التدخل في كافة الشؤون الإفريقية خاصة في ظل تفاقم وتزايد الجرائم بعد الحرب الباردة، فاتخذت العديد من الآليات والإستراتيجيات لمكافحة الجريمة خاصة في الساحل الإفريقي وفي ظل هذا فقد صرح المندوب الأمريكي للأمم المتحدة سنة 2000 "ريتشارد هوليروك" بأن إفريقيا مهمة لمجلس الأمن في جانفي 2000، طرح برنامج غير مسبق تم التركيز فيه على معالجة القضايا العاجلة لهذه القارة[1].

ومن بين ما جاء في هذا البرنامج هو الدعوة لإنشاء مراكز مكافحة الإرهاب وتشجيع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاهتمام بكافة الجرائم المنتشرة، خاصة في الدول المتضررة ودعت أيضا إلى تنسيق الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإفريقي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره[2].

---

[1]– محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، إدارة الحرب الإثيوبية– الأريتيرية،** (لبنان، دار الجيل، 2004)، ص .181.

[2]– قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، "**إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب**"، 20 سبتمبر 2006، ص.ص7، 9.

فهناك العديد من الآليات العسكرية وشبه العسكرية في الحرب على الإرهاب والجرائم في الساحل، ومن بين وأهم هذه الآليات العسكرية وشبه العسكرية التي تم إيجادها في ظل محاربة الإرهاب في الساحل نجد ما يلي:

مبادرة بان الساحل:

حيث قام الرئيس الأمريكي "جورج ديبلو بوش" بالتعاون والتنسيق بين كل من البيت الأبيض والمكتب الأمريكي للحرب على الإرهاب، وبالإعلان عن مبادرة الساحل في 10 جانفي 2004، لملاحقة الإرهابيين في الأراضي الإفريقية غير المراقبة، والتي سبقتها مرحلة تمهيدية للتخطيط والإعداد لتنفيذها، حيث أشار "جيمس جونز" القائد الأعلى للقيادة الأوروبية إلى تنامي الجريمة المنظمة والتجارة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أن دول هذه المنطقة تعد من أفقر الدول في العالم ولا يمكنها تحمل كل هذه الأعباء الأمنية بمفردها، إذ علينا مساعدتها في تأمين جدودها وتأمين المنطقة بشكل عام، ومن بين التحديات التي تعد أهم التهديدات للأمن في العالم، يجب بالطبع التركيز على الإرهاب التي تقوم على تتبع الإرهابيين والجماعات الإرهابية،حيث تم إرسال ما يقارب 500 جندي أمريكي تحت اسم "الفريق المعادي للإرهاب" في إطار مبادرة بان الساحلوصرحت المبعوثة الأمريكية، من طرف كتابة خارجية "باميلا" بريد تويتر في نواقشط ضد الأطراف التي سمت التحركات العسكرية في المنطقة[1]

[1]- مريم براهيمي، **المرجع السابق**، ص .81.

بالغزو الأمريكي، معلنة بأن فريق الجنود الأمريكيين سيتم وضعه في المنطقة الحدودية المالية النيجيرية ولا تنوي البقاء على الأراضي الموريتانية[1].

فالولايات المتحدة في هذه المبادرة منذ عام 2002 خصصت مبالغ طائلة لتقديم مساعداتها العسكرية وتدريب قوات دول المنطقة ودفع كفاءاتها الحربية، وقامت بتوسيعها (2009) ضمن مبادرة جديدة TRANS SAHARA COUNTER TERRORISM لتشمل الجزائر وتونس ونيجيريا والعديد من دول غرب إفريقيا، لكن الأجندة الأمريكية في الساحل همها الأول والأساسي هو محاربة الإرهاب والسيطرة على ثروات المنطقة[2].

- قيادة الأفريكوم:

إن الاهتمام الغريب بالمنطقة صحراء الساحل الإفريقي، على الصعيد الأمني تنامي أساسا في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذا الإطار قررت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن في نهاية 2006 إنشاء (القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا الأفريكوم« AFRICOM »). التي أعلنت عن تكوينه رسميا في فبراير شباط 2007 وبدأ العمل الفعلي في الفاتح أكتوبر/ تشرين الأول 2008 انطلاقا من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر القيادة العسكرية خاصة بأوروبا وهو مقر مؤقت في انتظار أن تتم استضافته من قبل إحدى الدول الإفريقية. ويعتبر إنشاء الأفريكوم خطوة حاسمة دالة على رغبة

[1]- مريم براهيمي **المرجع السابق**، ص.82.

[2]- محمد فال ولد بلال، "**الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات**"، صحيفة الوحدوي، (مارس 2012).

أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية وهو ما ترفضه رفضا صارما أغلب الدول المعنية[1].

فالأسباب الرسمية التي دفعت وزارة الدفاع إلى إنشاء قيادة عسكرية للقارة الإفريقية مفردها وردت على لسان قيادات واشنطن وأن الهدف الرئيسي هو خلق بيئة مستقرة وبعث الأمن في المنطقة الساحل خاصة التي تسودها الجرائم بكل أنواعها التي تعبر حدودها وتبعث الأمن في هذه المنطقة، وبالتالي سعت هذه القيادة على هزيمة الشبكات والتنظيمات الإرهابية خاصة، ومن بين الاسباب التدخل الامريكي ايضا تعزيز المصالح الأمريكية في إفريقيا من حيث تأمين إمدادات النفط. وهذا من الأسباب المخفية لدى تدخل الولايات في الساحل الإفريقي لما تملكه هذه المنطقة من ثروات كبيرة[2].

[1]– بوحنية قوي،" **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**"، مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان. 2012.

[2]– ريمة كاية، "**العلاقات الأمريكية الإفريقية، منذ نهاية الحرب الباردة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص .102.

دور الأنتربول في مكافحة الجريمة المنظمة:

الأنتربول هي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والتي تتخذ من مدينة "ليون" الفرنسية مقرا لها، الذي يرجع إنشاءها إلى عام 1923 عندما تم إنشاء اللجنة الدولية للشرطة الجنائية.وكان هدف هذه اللجنة هو التنسيق بين أجهزة الأمن الوطنية للدول الأوروبية في مجال مكافحة الجريمة ولا سيما الجريمة غير الوطنية. تقوم الأنتربول بمكافحة جرائم المخدرات التي تهدد العالم لذا فقد قام بالتدخل في دول الساحل الإفريقي فقام بتشديد الإجراءات الأمنية والشرطية على الموانئ والمطارات والحدود الدولية. كما أنه يقوم بمكافحة كافة الجرائم المنظمة في العالم بالتنسيق الدولي وإذا كان له الأثر البراز في مكافحة الجريمة في منطقة الساحل الإفريقي[1].

المطلب الثاني: المقاربة الفرنسية الأمنية التدخلية

حاولت فرنسا منذ بداية تسعينات القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة والأحداث والتطورات في إفريقيا والتطورات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد، وفي مواجهة هذه المستجدات حاولت

[1]– منتصر سعيد حمودة، **المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الأنتربول"**، (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2001)، ص 137.

فرنسا أن تعتمد إستراتيجية في الحفاظ على الأمن والاستقرار للأنظمة الإفريقية لتفادي التهديدات الجديدة لبعض الدول الإفريقية ولكسب العضوية الدائمة في مجلس الأمن[1].

ومن ثم تسعى فرنسا للحفاظ على مصالحها في القارة الإفريقية متخذة في ذلك عدد من الذرائع لشرعنة تدخلها في الدول الإفريقية كالحرب على الإرهاب، والتدخل الإنساني لتعيد من جديد إلى الأذهان الاستعمار القديم.

كما تعد قضايا تحرير الرهائن الفرنسيين وتهديدات المجموعات الإرهابية لمصالح فرنسا نوع من الأعذار تطرحها فرنسا لتبرير سياستها العسكرية في التدخل في القارة، حيث تتواجد العديد من القواعد العسكرية في دول الساحل الإفريقي، نذكر منها: قاعدة داكار في السنغال، قاعدة نجامينا في تشاد بها كتيبتان للمشاة تضم 900 جندي، إضافة إلى العديد من العربات المدرعة وعدد من الطائرات وغيرها من القواعد العسكرية، وبالتالي حاولت فرنسا العمل على محاربة الجماعات الانفصالية والمتمردين ضد الحكومات المركزية كتدخلها في ليبيا، كما فعلت ذلك في مالي، وقامت بالتدخل بحجة التصدي للجماعات العنيفة، وقد تبنت هذه المقاربة الأمنية التدخلية التي تختلف مضامينها تماما على المقاربة الإقليمية من حيث التمسك بحق التدخل العسكري المباشر، وكذلك في إقرار الفدية.[2]

[1]– الدور الفرنسي في إفريقيا، التاريخ والحاضر، نقلا عن: http://www.startines.com.P. بتاريخ: 5-4-2015.

[2] -افريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية نقلا عن: www.fekr.online.com بتاريخ: 12-4-2015.

في ظل تفاقم الجريمة المنظمة، فقد أفسح عدم الاستقرار في مالي المجال أمام المهربين للتحرك بحرية أكبر في بلد متورط أصلا في الشبكات الإقليمية والعالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص،لذا ففي مبادرة 5+5 دفاع قد لمح بيان لوزارة الدفاع الفرنسية لأن هذا الاجتماع فتح النقاش حول إستراتيجية مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي ومن غير العادة يتباحث تجمع 5+5 هذا المحور وقال بيان الفرنسي أن "اللقاء سيعرف عرض إستراتيجيات التعاون في إطار مجموعة 5+5 دفاع لمواجهة التحديات في الساحل الإفريقي من تهريب للمخدرات والأسلحة وغيرها[1].

المبحث الثاني: على المستوى الإقليمي

لم تقتصر اليات التعامل مع الجريمة المنظمة في دول الساحل الافريقي على الجهودات الدولية فقط بل كان للمبادرات الاقليمية جهودا للقضاء على الجرائم التي انتهكت المنطقة وبعثت فيها الرعب والخوف نجد الجزائر كلاعب اقليمي بارز في بعث الامن من خلال مبادراته كون المسالة تمس حدوده بالدرجة الأولى.

[1]– **قراءات إفريقية، "الجزائر والانتقاد الدور اللاعب الفاعل في إفريقيا"**، مؤسسة المنتدى الإسلامي، 04 فيفري 2014.

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية لمكافحة الجريمة في منطقة الساحل الإفريقي

إن اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي يعود إلى عدة أسباب متعددة نذكر منها المشاكل التي تعاني منها المنطقة التي تمس بالوضع الأمني في حدودها ،من جرائم متعددة والتي ترتبط بحدود الجزائر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بشتى أنواعها وكذا التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة وكذا قضية الطوارق.[1]

لذا سعت الجزائر لبذل مجهوداتها للقضاء على هذه الجرائم العابرة للحدود منتهجة اليات نذكر منها:

سياسة الجزائر في قضية الطوارق ومنع إنشاء قاعدة ارهابية

يعتبر الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة موقف مبدئيا في السياسة الخارجية الجزائرية، ولكنه في نفس الوقت ناتج عن التخوف من أن يؤدي هذا التدخل لنتيجة عسكرية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية وتوحيد المشاعر الانفصالية لذلك سيكون السيناريو الثاني كما تراه الجزائر في إيجاد حل سياسي يضمن فصل كل من جماعات الطوارق ممثلين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين من جهة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد من جهة ثانية، والأساس المنطقي لهذا السيناريو هو أن الفصل سيمكن دول المنطقة من ضرب عصفورين بحجر واحد.فمن جهة

[1]–تقرير: "**بعد الازمة في منطقة الساحل الجزائر امام فرصة تاريخية للريادة الإقليمية**"، الاربعاء 28 ماي 2014، ص.04.

سيمكن من معالجة المطالب المشروعة للطوارق ومن جهة أخرى سيمكن من ضرب الحركات الإرهابية ومساعدة ممكنة من الحركات الطارقية وإضافة لذلك يمكن لأي تدخل أجنبي أن يزعزع الاستقرار في المنطقة المضطربة أصلا على الحدود الشاسعة للجنوب الجزائري.تعتبر الجزائر في إحدى ركائز سياستها المتعلقة بقضية الطوارق أنه على دول وحكومات المنطقة معالجة المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة للأقلية الطارقية في كل منها، بالإضافة إلى ذلك أنه سيؤدي أي تدخل أجنبي إلى تدفق مزيد من اللاجئين على الجزائر الذي يحمل معه مشاكل عديدة مؤدية لانتشار الجريمة المنظمة في هذه الدولة

دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل:

إن تزايد النشاط لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب الجزائري إضافة إلى حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا التي شنت مؤخرا هجمات في الجنوب الجزائري.قام الجزائريون بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة مالي، موريتانيا، النيجر، وحتى نيجيريا، في إستراتيجية إقليمية منسقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكان الهدف هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة[1].

[1]–: يحي زوبير، "**الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل، منع الحرب ومكافحة الإرهاب**"، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012، ص. ص .3–5.

تتمثل أهم المبادرات العملياتية في:

1-وحدة التنسيق والاتصال:

نشأت بالجزائر بتاريخ 06 أفريل 2010 بناء على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا وتشاد السابق انعقاده بتاريخ 16 مارس 2010، ليقرر اعتماد تدوير رئاستها بين الدول الأعضاء فيها تبعا للترتيب الأبجدي لأحرفها الأولى، سبق الإعلان عن إنشائها، الإعلان عن تأسيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي ما جاء استحداث الوحدة إلا بجعلها إطارا لتأمين المعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية الضرورية لقيادة اللجنة للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب وغيره من أشكالالإجرام المنظم في الساحل الإفريقي

2-لجنة الأركان العملياتية المشتركة:

أعلن عن تأسيسها بتاريخ 21 أفريل 2010 بمدينة تمنراست التي اتخذت مقرا لقيادتها العملياتية من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء (دول البلدان): الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر،وقدجاءت اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي الذي تقتضيه المكافحة الميدانية الأنجع للإرهاب الذي بات خطرا عابرا للأوطان،

تستلزم مكافحته ضرورة إيجاد سبل التعاون بين الأوطان المتعددة ذلك أن محاربة كل دولة له منفردة لن يكون ذا أثر يرجى[1].

بالإضافة إلى انشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب بالجزائر العاصمة، حيث اتسم هذا المركز بالخبرة والاستخبارات فيما يتعلق بشأن المجموعات الجهادية في دول الساحل، هذا بالإضافة إلى وردة الربط والدمج، التي تضم مصالح استخبارات البلدان الأربعة ومهمتها إعداد تقارير دورية عن نشاط الإرهابيين واقتراح إجراءات ميدانية لمواجهتهم[2].

كما قامت بتحقيق مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين وتكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء[3].

[1]– منصور لخضاري، "**إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، 2011/2006**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،(جامعة الجزائر، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013)، ص .347.

[2]– الحسين الشيخ العلوي، "**تجمع الساحل الخماسي، تنسيق في ظل التعقيدات**"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر 2014، ص .04.

[3]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص. 25.

وقامت بتنسيق جهد أمني ذاتي للتصدي لأنشطة الجماعات المسلحة التي يختلط نشاطها بنشاط المهربين مستفيدة من شساعة المنطقة الصحراوية مثل النيجر ومالي[1].

مسببات استعصاء المواكبة الجزائرية لديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية.

تعود عوائق التيتسببت في عرقلة مسار المقاربة الجزائرية الى عدة أسباب:

- الطبيعة الجديدة للتهديدات، فهي تهديدات يصعب التنبؤ بمصدرها بمكانها، وبتوقيعها وفي ظل الضعف المسجل لدى الجزائر في وسائل الاستعلام والاستطلاع الكفيل بمراقبة جيدة، وهو عجز تقر به الجزائر وتراهن على القوى الكبرى على مساعدتها في تجاوزه.
- هشاشة الدول الساحلية وانهيار بعضها (مالي وليبيا) وضعف النظام السياسي نفسه في باماكو، فقد كان سببا في بروز ثغرات وبؤر الفساد داخل النخب الحاكمة وداخل المؤسسة العسكرية نفسها، التي تحالفت مع شبكات الإرهاب في قضايا اختطاف الغربيين وشبكات تهريب المخدرات وتجارة السلاح.
- العلاقات القوية التي تربط بين الدول مثل مالي وموريتانيا، النيجر، مع فرنسا وهو ما يفسر جزئيا تراجعها على التزاماتها نحو الجزائر.

[1]– ميلود آيت ميموني، "**بين الغرب بالأرقام فصل من معركة الساحل الصحراوي**"، العرب الأسبوعي، 2010/06/19، ص. 01.

- قوة الضغط والاهتمام الأجنبي بالمنطقة الساحلية نظرا لمكانتها المحورية في إستراتيجيتها المستقبلية بسبب قدراتها الكامنة، فالجزائر ترى أن في مكافحة الإرهاب مهمة حصرية مقصورة على دول الساحل فقط.
- استغلال الدول الكبرى الضعف الذي تعاني منه الجزائر في جانب المراقبة والتحكم.
- إن استعصاء الذي تواجهه الجزائر في هذا السياق، هو عدم طرحها لبدائل فعالة تحول دون التدخل الأجنبي في تخومها الجنوبية، إذ لا يمكن للجزائر في نظام معولم أن توقف اهتمام الفواعل الدولية بالتبعات الإنسانية للأزمات الإقليمية الساحلية، إلا إذا قدمت حلولا مباشرة وفعالة وسريعة وهي شروط غير متوفرة في المقاربة الأمنية الجزائرية حاليا[1].

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة الساحل الإفريقي.

حاول الاتحاد الإفريقي بتركيبته الجديدة وهو تفعيل مجلس الأمن والسلم الإفريقي، إذ يقوم الاتحاد الإفريقي بتفعيل البروتوكول حول مجلس السلم والأمن، إثر ذلك ومن بين المبادئ التي جاء بها قام على مبدأ حق التدخل في الشؤون الداخلية الذي يعتبر أهم مبدأ في حالات جرائم الحرب والإبادة الجماعية وجميع الجرائم التي يجدها الاتحاد ضد الإنسانية أو استجابة لحق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد من أجل إعادة السلم والأمن.

[1]– حسام حمزة: "**الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية، المهمة المستعصية**"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي بعنوان: دور الجزائر المحددات و الأبعاد، جامعة تبسة قسم العلوم السياسية، (28./ 29 ،2014) ص.08.

ومن بين أهدافه:

- ✓ حفظ وبناء تعزيز السلم والأمن والاستقرار.
- ✓ حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- ✓ وضع سياسة مشتركة للدفاع وغيرها.

فكان له الدور الفعال في حفظ الأمن والوقاية من الجرائم المنظمة عبر دول الساحل الإفريقي، أما السياسة الإفريقية المشتركة للدفاع فقامت بمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية في القارة المتمثلة في :[1]

- ✓ النزاعات والتوترات بين الدول والنزاعات الداخلية وحالات عدم الاستقرار والعوامل الأخرى المسببة لإنعدام الأمن، مثل: تدفق اللاجئين والنازحين وهو ما تشهده بحدة دول الساحل الإفريقي، استخدام الألغام الأرضية والمتفجرات.
- ✓ انتشار وتهريب الاسلحة الصغيرة والخفيفة وظاهرة المرتزقة والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- ✓ أسلحة الدمار الشامل ودفن النفايات الكيميائية والنووية في القارة.
- ✓ كما ساهمت في تقوية القطاعات الدفاعية والأمنية وتطوير القدرات الدفاعية[2].

[1]– لطيفة بلحاج، "**الجزائر تسعى الى فرض الزامية تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، افريقيا من خلال استحداث برلمان قاري توكل له مهمة التشريع**"، الشروق اليومي، ع 3183 ،(24-1-2011).

[2]– بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص.ص،151-153.

-لكن رغم هاته المجهودات والمساعي لا يزال الاتحاد الإفريقي يواجه عقبات في سبيل تحقيق الأمن وهذا ما يستدعي تفعيل وخلق آليات جديدة كفيلة بالاستجابة لهاته التحديات

أما جامعة الدول العربية:

تلعب جامعة الدول العربية دورا هاما في تحقيق الأمنالإقليمي ومن الانجازات التي حققتها الجامعةفي نطاق العمل الأمني العربي المشترك هو إقرار الاتفاقية العربية لمكافحةالإرهاب مع مجلس الوزراء العدل العربي ومن أهمأدوات التعاون العربي التي اقرهامجلس الوزراء الداخلي العربي لمواجهة الجريمة المنظمة ما يلي:

الإستراتيجية الأمنية العربية: أقر مجلس وزراء الداخلية العربية في دور انعقاده الثاني في بغداد عام 1972،الإستراتيجيةالأمنية العربية التي تهدف إلى تحقيق التكامل الأمني العربي و مكافحة الجريمة بجميع أشكالها القديمة و المستحدثة في المجتمع العربي والحفاظ على الأمن العربي وأمن مؤسساته وهيئاته ومرافقه العامة وحمايتها من كل المحاولات العدوانية من الداخل و الخارج.

_الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال الغير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية: تم إقرار هذه الإستراتيجية من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده في تونس 1976 وتهدف إلى تحقيق التعاون الأمني العربي لمكافحة الاستعمال الغير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ويتجسد ذلك في محاولة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل مثل المالي.في مجال التعاون العربي الدولي وقد أكدت الإستراتيجية على ضرورة انضمام الدول العربية إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة 1961 و البروتوكول المعدل لها واتفاقية المؤثرات العقلية.[1]

[1]- كوركيس يوسف داود، **جامعة الدول العربية، الجريمة المنظمة**، (الأردن: المكتبة القانونية،2001)، ص.ص.122-123.

المبحث الثالث: استشراف واقع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

في ظل التحديات التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي من تهديدات خاصة الجريمة المنظمة وجب استشراف الوضع الأمني في هذه المنطقة وتقديم مجموعة من الحلول.

التي يمكن ان يكون لها الأثر الهام في تجاوز الصعوبات التي تعيشها المنطقة والتي سمحت باستفحال الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة.

المطلب الأول: مستقبل الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة في دول الساحل

إثر الإستراتيجيات والآليات الدولية والإقليمية التي انتهجتها بعض الدول لبعث الأمن والاستقرار في المناطق المتضررة في دول الساحل من الجرائم العابرة للحدود فهو من المتوقع احتمال استمرارها أو توقفها بناءا على معطيات وبالتالي:

فالإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي تحتمل استمرارها أو عدم استمرارها فالأولى بناء على معطيات ومرجعيتها أن الوضع الأمني غير المستقر فيها والذي يجسد هذا الاهتمام من خلال مبادرات وبرامج للتدريب العسكري بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات الأمنية فيها. ومن المحتمل أيضا تحوله إلى العمل المباشر بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة والقضاء على الإرهاب إثر تأزم أكثر للمنطقة[1].

[1]– أسماء رسوي، **المرجع السابق**، ص. ص. 158–159.

أما عن مستقبل المقاربة الجزائرية الإقليمية: فإن تجنب الجزائر للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل الأزماتي يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات،هذه الأبعاد تتمثل في الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية فالموقع الجيوسياسي للمنطقة يجعل من الجزائر بوابة المنطقة إلى إفريقيا وفي نفس الوقت فان شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة وفي حالة انكشاف أمني دائم، وحسب هذه المعطيات يمكن تحديد مستقبل المقاربة الجزائرية تجاه منطقة الساحل التي تحتمل سيناريوهات منها: فالسيناريو الأول: هو استمرار الوضع القائم للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي، أما تزايد اهتمام الجزائر بالساحل الإفريقي على خلفية المنحى التصاعدي للأزمات والتهديدات القادمة من المنطقة.أما السيناريو الأخير المحتمل فهو سيناريو التهميش المتمثل في عدم قدرة الجزائر على فرض سيطرتها على تهديد الجماعات الإرهابية المتزايدة والمستمرة.

4/ اختلاف الرؤى الدولية في حل التهديدات، وسبل مواجهتها، مما يصعب إيجاد حل لهذه الجرائم العابرة للحدود[1].

[1]– جاد محمد الامين بن عائشة، "**الأمن شرط التنمية والاستقرار الدبلوماسية الجزائرية والساحل الإفريقي**"، جريدة الشعب، 2015/04/21.

المطلب الثاني: استشراف واقع الجريمة في الساحل الإفريقي

هناك مجموعة من المؤشرات تنذر بإحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في الساحل وتفشي ظاهرة الجريمة المنظمة ومنها تنبؤ احتمالات ما سيحدث فيها من بينها :[1]

الرقعة الجغرافية الواسعة للمنطقة وعدم التحكم ومراقبة التحركات الإرهابية في الحدود بشكل دقيق ومنظم.

يعتبر التعاون والتشاور الاقتصادي عنصرا هاما لضمان الاستقرار والتنمية بالمنطقة، فقيام وحدة إقليمية يضمن امتلاك مصير "الساحل المشترك"، وهي السبيل الناجعة في المعاملات المعاصرة للتخلص من الهيمنة الأجنبية والشبكات المسلحة، وقد تبدو مرحلة السوق المشتركة الخطوة الوجيهة للشروع في هذا الكيان المستقبلي.

وهناك سيناريو آخر على المدى القصير، يمكن أن يصدر لنا ساحلا مليئا بالأزمات ومنفجر أو منقسما ومحل تنافس بين القوات الأجنبية الباحثة عن مرتكزات إستراتيجية بالمنطقة.

فعلى جميع البلدان الساحلية وبلدان المغرب العربي العمل على تحقيق تعاون فعلي والبحث عن إنشاء مجموعة إقليمية متكاملة دون إقصاء ومجرد من روح الهيمنة.

[1]– حسين قادري، "**مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي**"، مداخلة مقدمة في إيطار الملتقى الدولي بعنوان: دور الجزائر المحددات و الأبعاد، جامعة تبسة قسم العلوم السياسية،(28/ 29 ،2014) ص 05.

تفاقم وتزايد النزاعات وطمع الدول العظمى في السيطرة على النفط والثروات الأخرى مما يزيد من تفاقم وارتفاع الجريمة.

مما يؤهل تسهيل في عمليات التجارة غير المشروعة للأسلحة والمخدرات وتتعدد المؤشرات التي تدل على دنو الغرب من جديد إلى الساحل الإفريقي بعنوان مكافحة الإرهاب وهي في الحقيقة ترمي إلى انتشار القوة الفرنسية في النيجر وتمركز القوات خاصة الفرنسية من أجل تحرير رهائن في بوركينافاسو[1].

أما فيما يخص الحرب الكونية على الإرهاب وبالذات في منطقة الساحل فإننا نتوقع أن تتعزز حضور التجمع الخماسي بمشاركة فاعلة ولا سيما في وجود قيادتي نواقشط ونجامينا حتى تطمح الأولى إلى دور قيادي في إفريقيا والثانية إلى التخلص من خطر المجموعات الجهادية المتطرفة المتواجدة على حدودها الشمالية، والغربية، والجنوبية[2].

[1]– مهدي تاج، "**المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**"، مركز الدراسات الجزيرة، 20 أكتوبر، 2011، ص. 05.

[2]– الحسين الشيخ العلوي، **المرجع السابق**، ص .08.

احتمال انتقال داعش بصورة كبيرة وموسعة إلى المناطق دول الساحل نظرا لتقلبات الأنظمة مثل ليبيا وغيرها وكذا انشاء مقاربة جماعية إقليمية لحماية الحدود الملغمة بين دول الجوار، ويكون هذا التعاون في المجال الشرطي والمجال العسكري العملياتي[1]

وخلاصة القول فان الوضع المتازم في منطقة الساحل الافريقي جعل التدخلات من جميع الأصعدة، الاقليمية والدولية والمحلية التي لم تقدم الكثير لانها كانت لها اهداف خفية وليس فقط بعث الأمن والاستقرار في المنظقة، نلاحظ قصور في عمليات التنسيق بين الدول في مواجهة الجريمة المنظمة بجميع أنواعها فالتدخل الامريكي كان مقتصرا على اليات عسكرية مما زاد الامر تعقيدا ونتائجه ضئيلة النجاح،وأما المبادرة الاقليمية الجزائرية فحققت نوعا ما من النجاح وتدخلها كان للحفاظ على حدودها خاصة قضية الطوارق وذلك بمعالجة المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاقلية الطارقية منعا للتدفق المزيد من الاجيئين حاملين معهم مشاكل مؤدية للجريمة المنظمة ،فقد نجحت الجزائر في التصدي للارهاب وذلك واضح في لجنة الاركان العملياتية المشتركة، الى جانب قصورها نظرا لصعوبة هذا التهديد الجديد ومراقبتها الضعيفة وقلة االمراقبة والتنسيق لذا استغلت الدول الاجنبية الكبرى هذا الوضع في الاستمرار في فرض تدخلاتها في المنطقة وكانت هذه الجهودات ذات الاهمية على غرار التدخلات االاخرى من منظمات اقليمية كالاتحاد الافريقي الذي ركز على الجانب الاقتصادي والجهودات العربية الاخرى.وبالتالي افمستقبل المنطقة ووضعها مع الجريمة المنظمة متوقف على طبيعة التدخلات وطرقها في التعامل مع الأوضاع الأمنية المتردية في هذه المنطقة. وبالتالي يمكن ان تكون لهذه المنطقة أوضاع جديدة .

[1]– بوحنية قوي، "**الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي**"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات،11 ديسمبر 2014، ص. 08.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحل الإفريقي، وتبعا لإشكالية الدراسة المتمحورة حول الاشكالية المطروحة: كيف تؤثر الجريمة المنظمة على أمن واستقرار دول الساحل الإفريقي ومن ثمة دول الجوار؟ وبالتالي توصلنا من خلال هذه الاشكالية إلى:

أن تدني الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية لدول الساحل الإفريقي ساهم في انتشار الجريمة المنظمة بإعتبار أن نقص المستوى المعيشي للأفراد وانتشار الفقر والأوبئة وغيرها من الأسباب اثر بصورة كبيرة على الوضع الامني لهذه المنطقة المحاطة بالعديد من التهديدات الأمنية وعلى راسها الجريمة المنظمة.

فإيجاد آليات فعالة لمواجهة الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي ساهم ذلك في الحفاظ على إستقرار دول الساحل الإفريقي وذلك بصورة متفاوتة حسب الأدوار التي لعبتها الاليات على المستوى الدولي أو الافريقي لأن وجود أليات فعالة واستراتيجيات واضحة المعالم ستساهم في أمن وإستقرار منطقة الساحل الافريقي ودول الجوار التي تربط حدودها بهذه المنطقة.

انتقال الجريمة المنظمة في دول الساحل الافريقي واستفحالها ونظرا لخطورتها،لذا كانت محل اهتمام لدى الدول والمنظمات الاقليمية منها والدولية فكان لها الدور الفعال لمحاربة وتصدي هذه الظاهرة الامنية المهددة فقد نالت هذه الجهودات بنوع من الايجابية التي حاولت القضاء عليها منتهجة اساليب عديدة التي كانت طبعا وراءها مصالح.

تعددت الاسباب المؤدية الى الجرائم الحدودية في منطقة الساحل اجتماعية منها أو سياسية أو اقتصادية في ظل تفاقم المشاكل التي كانت سببا رئيسيا في زيادة حدتها وخطورتها وتأثيرها على البيئة الامنية وحياة الفرد مما يندرج تحت مسمى الأمن الانساني هذا الذي دفع الدول للاهتمام بها اكثر فالتركيبة الاجتماعية لدول

الخاتمة

المنطقة تمتاز بتعدد الاثنيات جعلها مصدر للحروب والنزاعات وهذا مادفع الى تكون قواعد ارهابية مما أثر على أمنها و استقرارها.

من الأسباب التي جعلت الدول تهتم بهذه المنطقة هو الواقع الاستراتيجي الهام الغني بالثروات الطبيعيةجعلها مطمعا للكثيرمن الدول خاصة القوى الصاعدة، فانتشار الإرهاب على الشريط الساحلي الافريقيالذي ساعد الدول على التكاثف والتعاون أكثر.

سعي الجهود الدولية من بينها الدور الأمريكي من خلال مبادراته الامنية كإنشاء الافريكوم ومبادرة بأن وغيرها للتصدي للإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة وكذا تدخل فرنسا لبعث الأمن في هذه المنطقة من خلال تدخلاتها في النزاعات وهذا كسبب لمكافحة الجرائم وذلك بفرض مبدا التدخل الأجنبي.

لعبت الجزائر دورا رياديا اقليميا وسعت في بناء الأمن من خلال خطاب الأمننة المكون من ثلاثية التنمية، الموارد والتعاون مرهون بتطبيقها على أرض الواقع وبالتالي نجاح دبلوماسيتها وهذا ما تسعى لتحقيقه، وعملت المقاربة الجزائرية على توسيع وتنسيق الاتصال بين المنظمات الإقليمية والعالمية للتصدي لهذه الجرائم العابرة للحدود فالجزائر مرشحة لاستقطاب اكبر لنشاطات الجماعية للجريمة المنظمة ودعوة الجزائر للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم هذه الدول وسد نقائصها ودعمها بمنظومة متكاملة من معدات واجهزة استعلامية التي تقوم بمختلف أنواع المهام الاستخبارية لكشف الشبكات الإرهابية ومناطق تهريب السلاح والمخدرات، فكان الاثر الهام ونلمس ذلك في المبادرات والمؤتمرات والاتفاقيات التي تكاثفت فيها الجهود الاقليمية مع المحلية والدولية بغيا في ايجاد حلول تضمن الاستقرار أكثر في هذه المنطقة التي تسودها ظروف من جميع المجالات مما ساعدها على استفحالها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب بالعربية:

1) البشيري محمد الأمين، **الفساد والجريمة المنظمة**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم،2007.

2) البريزات جهاد محمد، **الجريمة المنظمة- دراسة تحليلية**، عمان: دار الثقافة، ط2، 2010.

3) العبودي عباس، **شريعة حمورابي، دراسة مقارنة بالتشريعات العربية**، مطبعة التعليم العالمي،1990.

4) بوادى حسنين المحمدي، **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2005.

5) بوسقيعة أحسن. **الوجيز في القانون الجزائي العام**، الجزائر: دار هومة،ط.7.2008.

6)بوعشةمحمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، إدارة الحرب الإثيوبية- الأريتيرية**، لبنان، دار الجيل، 2004.

7) بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

8) داود كوركيس يوسف، **جامعة الدول العربية، الجريمة المنظمة**، الأردن:المكتبة القانونية،2001.

9) حمودة منتصر سعيد، **المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2001

10) طوالبة حسن، **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مصر والجزائر نموذجا**، عمان: عالم المكتبة الحديث، 2005.

11) كارة مصطفى عبد المجيد، **الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والإتجاهات**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1990.

12) محي الدين محمد مؤنس، **تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب وتطوير أساليبها**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، .2006

13) مطر عصام عبد الفتاح عبد السميع، **الجريمة الإرهابية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

14) سويلم محمد علي، **الأحكام الموضوعية والإجرامية للجريمة المنظمة**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2009.

15) عطية طارق ابراهيم الدسوقي، الأمن السياسي la securitè curiteboulitique، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2010.

16) خميس هاني عبده، **سوسيولوجيا الجريمة والإنحراف**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008.

17) صقر نبيل، وعز الدين قمراوي، **الجريمة المنظمة. التهريب والمخدرات وتبييض الاموال فيالتشريع الجزائري**، الجزائر: دار الهدى، 2007.

ثانيا: الدوريات

1) الوهيد محمد بن سليمان، **الجريمة المنظمة و أساليب مواجهتها**، مجلة الشرطة، الإمارات.

2)إياد عبد الكريم مجيد، **سياسة نيجيريا النفطية الواقع والطموح**، مجلة دراسات دولية، العدد 38، دس.

3) شارون حسينة، **العلاقة بين الفساد و الجريمة المنظمة**، مجلة الإجتهاد القضائي، دع، دت.

4) ميموني ميلود آيت، **بين الغرب والجزائر التراشق بالأرقام فصل من معركة الساحل الصحراوي**، العرب الأسبوعي، السبت 2010/06/19.

5) رائد قاسم، **الإرهاب والتعصب عبر التاريخ، دراسة تحليلية تاريخية لظاهرتي الإرهاب والتعصب في السلوك البشري والمجتمعات الإنسانية حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001**،2005

ثالثا:الدراسات الغير منشورة:

1) كاية ريمة، **العلاقات الأمريكية الإفريقية، منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011،

2) لخضاري منصور، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، 2011/2006**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة جامعة الجزائر، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013.

3) مريم إبراهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب مع الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2012.

4) سلمات عمر، **الأزمة السودانية 1983- 2005 بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.

5) سمير قلاع الضروس، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2013.

6) شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2008.

7) خالد بشكيط **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.

رابعا: الملتقيات والندوات

1-الملتقيات:

1) أزروال يوسف، لعجال ليلى،: **أثر المشاريع الفرنسية والأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي على دور الجزائر في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري**، مقدمة في ايطار: الملتقى دولي بعنوان: الدور الاقليمي للجزائر– المحددات والأبعاد والتحديات، جامعة تبسة، قسم العلوم السياسية 29/28 أفريل 2014.

2) جمال ساسي، **مصادر التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط، مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول الأمن في المتوسط**، جامعة قسنطينة، أفريل 2008.

3) دريس باخوية فاطمة الزهراء غريسي: **دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي**، مقدمة في ايطار: الملتقى الدولي، الدور الاقليمي للجزائر– الأبعاد والتحديات، جامعة تبسة، قسم العلوم السياسية، 28 و29 أفريل 2014

4) حمزة حسام، **الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية، المهمة المستعصية**، مقدمة في ايطار الملتقى الدولي، الدور الاقليمي للجزائر–الأبعاد والتحديات، جامعة تبسة، قسم العلوم السياسية، 28 /29/ 2014.

5) قادري حسين، **مستقبل الوضع الأمني في الساحل الافريقي**، مقدمة في ايطار: الملتقى دولي بعنوان: الدور الاقليمي للجزائر– المحددات والأبعاد والتحديات، جامعة تبسة، قسم العلوم السياسية 29/28 أفريل 2014.

6) شهرزادا فكيري، فايزة ختو. **الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات التماثلية في الساحل الإفريقي**، مقدمة في ايطار الملقى لدولي، الدور الاقليمي للجزائر– الأبعاد والتحديات، جامعة تبسة، العلوم السياسية، 28 /29، 2014.

7) خديجة بوريب، مداخلة بعنوان: **اثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية وفعالية دبلوماسيتها الامنية في منطقة الساحل الافريقي**، مقدمة في ايطار الملتقى لدولي، الدور الاقليمي للجزائر– الأبعاد والتحديات، جامعة تبسة، العلوم السياسية، 28 /29، 2014.

2 الندوات:

- زاهر أحمد فاروق، **الندوة العلمية العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم**، الجريمة المنظمة، ماهيتها، خصائصها، أركانها، 2007.

خامسا: التقارير

1) العلوي الحسين الشيخ، **تجمع الساحل الخماسي، تنسيق في ظل التعقيدات**، مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر 2014.

2) بوويبة نبيل، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، جامعة الدول العربية المنظمة العربية، للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.

3) زوبير يحي، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل، منع الحرب ومكافحة الإرهاب**، مركز الجزيرة للدراسات 28 نوفمبر 2012

4) محمد صالح أديبة، **الجريمة المنظمة –دراسة قانونية مقارنة، مركز الدراسات الاستراتيجية**، 1992

5) قوي بوحنية، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014.

6) قوي بوحنية، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان .2012

7) قراءات إفريقية، **الجزائر والانتقاد الدور اللاعب الفاعل في إفريقيا**، مؤسسة المنتدى الإسلامي، 04 فيفري 2014.

9) قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، **إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب**، 20 سبتمبر 2006.

10) تاج مهدي، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**، مركز الدراسات الجزيرة،20 أكتوبر 2011.

11) تقرير: **بعد الازمة في منطقة الساحل الجزائر أمام فرصة تاريخية للريادة الاقليمية**، الإربعاء 28 ماي 2014.

سادسا: الجرائد

1) بوكراع إلياس، **الساحل منطقة عبور للإرهاب والجرائم المتعددة**، جريدة الشعب، العدد 15315، أكتوبر 2010.

2) بلحاج لطيفة، **الجزائر تسعى الى فرض الزامية تجريم دفع الفدية للجماعات الارهابية، افريقيا من خلال استحداث برلمان قاري توكل له مهمة التشريع**، الشروق اليومي،ع3183 ،24 -1-2011.

3) بن عائشة جاد محمد الأمين، **الأمن شرط التنمية والاستقرار الدبلوماسية الجزائرية والساحل الإفريقي**، جريدة الشعب، 2015/04/21 .

4) ولد بلال محمد فال، **الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات**، صحيفة الوحدوي، مارس 2012.

5)عولمي بسمة، **جريمة تبييض الأموال، خطر المخدرات على الإقتصاد وسبل مكافحتها**، جريدة الشعب، ع14492، فيفري 2008 .

سابعا: المراجع الاجنبية:

Les ouvrages:

1) .Barry Mamadou Aliou. Guerre et trafics d'armes en Afrique, Approche Géostratégique, Paris: l'hormattan, 2006.

2) Roch jean jaque.-thewues des relations internationales. paris ontchrertion 5 ediction .2004.

les articles:

- Alexander Younah. northAfrica& the Sahel in 2012: Global reach&implications inter university center for terrorismstudies, February.2013 .

ثامنا: المواقع الالكترونية

1) http://www.startines.com.P
2) http://democraticac de/0/03FP%P2448
3) droit7.blogspot.com
4) www.fekr.online.com
5) www.maspolitiques.com
6) www.academia.edu.
7) www.samiraapo.blogspot.com
8) www.rcssmideast.org
9) www.micad.gov.ea
10) http://www.google.fr/imgres?q=carte+de+sahel+africain&sa=X&biw=1600&bh=761&tbm=isch&tbnid=JB7uN8OATllG8M

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للجريمة المنظمة.....1

المبحث الأول: مفهوم الجريمة المنظمة.....2

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة.....2

المطلب الثاني: الظواهر الاجرامية المشابهة للجريمة المنظمة.....5

المطلب الثالث: خصائص الجريمة المنظمة.....8

المبحث الثاني: التطور التاريخي للجريمة المنظمة.....10

المطلب الأول: الجريمة المنظمة في العصور القديمة.....10

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في العصور الحديثة.....13

المبحث الثالث: صور الجريمة المنظمة.....14

المطلب الأول: الجريمة الارهابية.....14

المطلب الثاني: الإتجار بالمخدرات.....15

المطلب الثالث: الإتجار بالاسلحة.....18

المبحث الرابع: المقاربات التفسيرية للجريمة المنظمة.....20

المطلب الأول: مقاربة الأمن الانساني المفسرة للجريمة المنظمة.....20

المطلب الثاني: مقاربة الدولة الفاشلة لتفسير الجريمة المنظمة.....21

الفصل الثاني: الوضع اللأمني وسيادة الجريمة المنظمة في دول الساحل الإفريقي.....24

المبحث الأول: التعريف بالساحل الافريقي.....25

فهرس المحتويات

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للساحل الافريقي.....25

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للساحل الافريقي.....30

المبحث الثاني: أسباب انتشار الجريمة المنظمة..... 32

المطلب الأول: الأسباب السياسية.....32

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.....34

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية.....37

المبحث الثالث: أشكال الجريمة المنظمة في دول الساحل الافريقي.....40

المطلب الأول: الإرهاب في دول الساحل الافريقي.....40

المطلب الثاني: الإتجار بالمخدرات في الساحل الافريقي.....45

المطلب الثالث: الإتجار بالأسلحة في دول الساحل الافريقي.....49

الفصل الثالث: آليات التعامل مع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....54

المبحث الأول: على المستوى الدولي.....55

المطلب الأول: الدور الأمريكي لمكافحة الجريمة في الساحل الافريقي.....55

المطلب الثاني: المقاربة الفرنسية التدخلية.....59

المبحث الثاني: على المستوى الاقليمي.....61

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحة الجريمة في دول الساحل.....62

المطلب الثاني: جهود المنظمات الاقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة.....67

المبحث الثالث: إستشراف مستقبل الجريمة في الساحل الافريقي.....70

المطلب الأول: مستقبل الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الجريمة في الساحل الافريقي.....70

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: إستشراف واقع الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي.....72

الخاتمة.....75

قائمة المراجع.....77

فهرس.

فهرس الجداول والاشكال.

الملخص.

قائـمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة تمثل المساحة الاجمالية لمنطقة الساحل الافريقي	26
02	يمثل الهجرة كسبب إجتماعي مؤدي إلى استفحال الجريمة المنظمة	37
03	منحنى يمثل تنامي ظاهرة الارهاب في المغرب العربي	44
04	يمثل طرق التهريب في الساحل الافريقي	49

قائـمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل بطاقة فنية لدول الساحل الافريقي سنة 2006	28

الملخص

ملخص الدراسة:

تهدف دراسة موضوع الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحل الافريقي الى تحليل أسباب الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي ودوافعها نظرا لأهمية الجيواستراتيجية لهذه المنطقة مما تزخر به من ثراوات، جعلها محل إطماع للدول الكبرى لذا انتهجت سياسات التدخل بغرض تحقيق مصالحها. ونظرا لأهمية هذا الموضوع جعله محل اهتمام من قبل الباحثين فمازالت الدراسة للحد الأن متواصلة للبحث والتعمق فيه.

تمحورت اشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

كيف تؤثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على أمن واستقرار دول الساحل الافريقي ومن ثم دول الجوار؟

ومن ثم نخلص للنتائج التالية:

إن تزايد حدة وخطر الجريمة المنظمة بجميع اشكالها انعكس ذلك على أمن دول الساحل و دول المجاورة . لها.

ان تدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل الإفريقي ساهم ذلك في تزايد حدة الجريمة المنظمة في هذه المنطقة.

إن هشاشة النظام السياسي لدول الساحل الافريقي أدى ذلك الى تدهور احوال هذه المنطقة وأدى إلى استفحال الجريمة المنظمة خاصة الارهاب الدولي.

إن الدور الأمريكي والدور الفرنسي يعتبر من الجهود الدولية البارزة في هذه المنطقة من خلال المبادرات والسياسات الاستراتيجية من أجل تحقيق أهدافها الأمنية والاقتصادية لعبت المقاربة الجزائرية دورا اقليميا بارزا من خلال دبلومسيتها التفاوضية مع دول الساحل الإفريقي.

الملخص

Résumé:

L’etudes de la question de la criminalité organisée transfrontalière visant a la cote africaine pour analilyser les causes de la criminalité organisée dans la région du Sahel de l’Afrique des motifes stratégiques Etant donné l’importance de cette région qui est riche dans fortunes faire la mise au point des grandes ambitions des pouvoires donc poursuivi des politiques d’intervention pour atteindre leurs interèts. Et les agents de l’importance de cette nommé .discussion rendre d’intérêts par les chercheures de l’étude sont encore a ce jour la recherche continue et la profondeur en elle .problématiques étude a porté sur la question clé suivante comment. comment la criminalité transfrontalière organisée affectant la sécurité et la stabilité du sahel africain et puis les pays voisins ?

Et puis conclure les rèsultats suivants:

La sévérité accrue et le risque de la criminalité organisée sous toutes ses formes se reflète dans la sécurité de la cote et les états voisins

Les conditions économique et sociales des pays pauvres de la cote africaine qui a contribué a l’unité du crime organisé de plus en plus dans cette zone.

La fragilité du système politique des pays de la cote africaine a conduit a la détérioration des conditions de cette région et la conduit a l’exacerbation le crime organisé .en particulier le terrorisme international.

le rôle des Etats-Unis et le rôle des français et ONU des efforts principaux Internationaux dans CE domaine A travers des initiatives stratégie et des politiques AFIN de parvenir a la sécurité. économique et les Objectifs de l’approche algériennes joué un rôle‹ non de plan de premier ministre régionale négociant Avec les Etats de la cote.